

معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) مؤسسة وطنية مستقلة غير ربحية تقوم باعداد ابحاث تطبيقية في القضايا الاقتصادية وابعادها الاجتماعية وتحليل السياسات التنموية الفلسطينية. تأسس المعهد عام 1994.

المراقب الاقتصادي يصدر عن وحدة مراقبة الاقتصاد في ماس، وقد تم انشاء هذه الوحدة بمنحة من مؤسسة فورد ومنحة مكملة من مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا).

شارك في اعداد هذا العدد:

اسامة حامد
ياسم مكحول
حسن لداوة
سامية البطمة
محمد خليفة

الانتاج

التحرير اللغوي: كارن مان
التنسيق الفني: لينا عبد الله

حقوق الطبع

© 1999 معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص. ب. 19111، القدس و ص. ب. 2426، رام الله

تلفون: +972-2-298-7053/4

فاكس: +972-2-298-7055

بريد الكتروني: MAS@planet.edu

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الإلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك الا بموافقة معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

للحصول على نسخ

الاتصال مع المدير المالي والاداري في المعهد على العنوان المبين اعلاه.

تم تمويل هذا العدد من المراقب الاقتصادي من قبل مؤسسة فورد

حزيران، 1999

تقديم

حاول العدد الخامس من المراقب الاقتصادي الوفاء بالوعود التي قطعها في العدد الرابع بتوسيع نطاق التغطية لابرز التطورات الاقتصادية على الصعيدين الخارجي والداخلي، فاضاف فقرة حول اهم التطورات الاقتصادية الدولية، وافرد فقرة لابرز التطورات في الاقتصاد الاسرائيلي بحكم تأثر الاقتصاد الفلسطيني بها نتيجة لواقع التبعية الذي افرزه الاحتلال الاسرائيلي الطويل. وسوف يعمد المراقب في اصداره السادس على تطوير هذا الجزء لتوفير رؤية اشمل لبيئة تطور الاقتصاد الفلسطيني، خصوصا في ظل التسارع الكبير للعملة وتنامي تأثيراتها على الاداء الاقتصادي القطري.

وعلى صعيد تطورات أداء الاقتصاد الفلسطيني، فقد تمكن العدد الخامس من المراقب الاقتصادي من تغطية مجالات وقطاعات جديدة لم يسبق تناولها في اي من اعداده الاربعة السابقة، كالحسابات القومية والزراعة والتجارة الخارجية والدين العام.

وتجدر الاشارة إلى ان ذلك لم يكن ممكنا لولا الجهد الدؤوب الذي يبذله الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني في اصدار النشرات والمسوحات الاحصائية.. والتي نأمل ان تتواصل عملية تحديثها دوريا لتوفير الامكانية العملية للمراقب لمواكبة احدث التطورات في الاداء الاقتصادي الفلسطيني من جهة، ولاتاحة الفرصة من جهة اخرى لتوفير سلسلة زمنية حول المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، تساعد على التنبؤ والتنبه المبكر للتطورات الاقتصادية المتوقعة، وتعزز قدرة صانعي القرار الفلسطيني على بلورة السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية الملائمة.

كما تجدر الاشارة ايضا إلى الاستفادة الكبيرة للمعهد من مداخلات وملاحظات المشاركين في ورشة العمل التي عقدها لمناقشة مسودة العدد الخامس من المراقب، والتي كان لها تأثير هام في تطويره واعداده للنشر.

ويسعدني بهذه المناسبة، ان اغتم هذه الفرصة للاعراب عن فائق التقدير والعرفان لكافة المؤسسات والافراد الذين اسهموا في المساعدة بالبيانات والمقترحات والمداخلات لاعداد العدد الخامس من المراقب الاقتصادي. وسوف تبقى الدعوة مفتوحة امام الجميع لابداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم، من خلال ملء نموذج التقييم الذي تم اضافته اعتباراً من هذا العدد، واعادته للمعهد، حيث يشكل التقييم شرطاً اساسياً للتقويم والتطوير.

كما يسعدني ان اتوجه بالشكر والتقدير لفريق العمل في ماس الذي أشرف على إعدادة. واتقدم كذلك بالشكر والعرفان لمؤسسة فورد التي قدمت الدعم المالي.

د. غانية ملحيـس
مديرة المعهد

المحتويات

V	المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني خلال عام 1998
1	ملخص
5	1- التطورات الرئيسية في بيئة النشاط الاقتصادي الفلسطيني
5	1-1 اهم التطورات الاقتصادية الدولية خلال عام 1998
7	2-1 اهم التطورات في الاقتصاد الاسرائيلي خلال عام 1998
8	3-1 التطورات في بيئة الاقتصاد المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة
11	2- أداء الاقتصاد الفلسطيني
11	1-2 الأداء الكلي
12	1-1-2 الدخل القومي الاجمالي والنتاج المحلي الاجمالي
14	2-1-2 العمالة
13	3-1-2 البطالة
14	4-1-2 الاجور
15	5-1-2 الاسعار والتضخم
17	6-1-2 مستويات المعيشة
19	2-2 الأداء القطاعي
20	1-2-2 قطاع الزراعة
26	2-2-2 قطاع الصناعة
30	3-2-2 قطاع الإنشاءات
32	4-2-2 قطاع السياحة
33	5-2-2 قطاع الخدمات
34	6-2-2 قطاع التجارة الخارجية
38	7-2-2 المالية العامة
43	8-2-2 المؤسسات المالية
37	المراجع
39	الملحق الإحصائي
64	نموذج تقييم

الجدول

الجدول المرفقة بالنص

- جدول 1: معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في بعض الدول النامية: 1997-1998 5
- جدول 2: مساعدات الدول المانحة، 1996-1998 8
- جدول 3: توزيع الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة حسب فئات الانفاق، 1997 10
- جدول 4: صافي التكوين الراسمالي الثابت لفروع صناعية مختارة في الضفة الغربية وقطاع غزة 22
- جدول 5: مؤشرات التصدير لصناعات مختارة في الضفة الغربية وقطاع غزة 23
- جدول 6: الميزان التجاري لبعض دول المنطقة عام 1997 26
- جدول 7: تجارة الضفة والقطاع مع الدول العربية عام 1997 (ملايين الدولارات) 28

الأشكال البيانية

- شكل 1: أيام الإغلاق في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1995-1998 7
- شكل 2: التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة، 1997 9
- شكل 3: توزيع العمالة الفلسطينية بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الإسرائيلي خلال عام 1998 10
- شكل 4: اتجاه تطور العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي الفترة (1995-1998) 12
- شكل 5: تطورات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1995-1998 13
- شكل 6: متوسط الأجور اليومية في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل الفترة (1995-1998) 13
- شكل 7: معدل التضخم الشهري في إسرائيل، والضفة الغربية وقطاع غزة الفترة (1997-1998) 14
- شكل 8: النسبة المئوية للتغير الشهري في القوة الشرائية للدينار الأردني والدولار الأمريكي (1996-1998) 15
- شكل 9: توزيع انفاق الأسرة الشهري في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1998 16
- شكل 10: نسبة الفقراء مقارنة مع نسبة الأفراد المشمولين ببرامج الإغاثة الرسمية من مجمل السكان في الضفة والقطاع، 1998 16
- شكل 11: توزيع المساحة المزروعة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحاصيل (1997) 18
- شكل 12: توزيع الانتاج الحيواني في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النوع (1997) 19
- شكل 13: نسبة العمالة في القطاع الزراعي الى إجمالي العمالة في الاقتصاد المحلي (1997-1998) 20
- شكل 14: النسبة المئوية لتوزيع القيمة المضافة والعمالة على فروع الصناعة التحويلية المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1997 22
- شكل 15: مساحة الابنية المرخصة في الضفة الغربية (1996-1998) 23
- شكل 16: مساحة الابنية المرخصة في قطاع غزة (1996-1998) 24
- شكل 17: إجمالي التشغيل في قطاع الانشاءات في الاقتصاد المحلي (1995-1998) 24
- شكل 18: متوسط اشغال الغرف في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 1998 25
- شكل 19: الواردات الفلسطينية حسب المصدر (1997) 28

-
- شكل 20: حصة قطاع غزة من مجمل الودائع المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1996-1998)
33
- شكل 21: حصة العملات الثلاث من الودائع المصرفية في الضفة الغربية (1997-1998)
34
- شكل 22: حصة العملات الثلاث من الودائع المصرفية في قطاع غزة (1997-1998)
34
- شكل 23: مؤشر القدس خلال النصف الثاني من عام 1998
35
- شكل 24: حجم التداول في سوق فلسطين للاوراق المالية (1998)
36

المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة

القيمة	السنة	المؤشر
2,783,084	منتصف عام 1997	عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة
2,897,452	منتصف عام 1998	عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة
4.08	1998	معدل نمو السكان (%)
633.38	الربع الاخير 1998	قوة العمل (الف شخص)
549.897	الربع الاخير 1998	عدد العاملين (الف شخص)
430	الربع الاخير 1998	العاملون في الاقتصاد المحلي (الف شخص)
16.4	الربع الاخير 1998	العاملون في القطاع العام (%)
61.8	الربع الاخير 1998	العاملون في القطاع الخاص (%)
120	الربع الاخير 1998	العاملون في الاقتصاد الاسرائيلي (الف شخص)
42.5	الربع الاخير 1998	معدل المشاركة في القوى العاملة (%)
71.0	الربع الاخير 1998	معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة (%)
11.7	الربع الاخير 1998	معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة (%)
14.6	1998	متوسط معدل البطالة (%)
4,173.1	1997	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار امريكي - حسب أسعار السوق)
4,905.9	1997	الدخل القومي الإجمالي (مليون دولار أمريكي - حسب أسعار السوق)
1,763	1997	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي (\$)
122	1997	الانفاق الاستهلاكي النهائي من الناتج المحلي الاجمالي (%)
101.2	1997	الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي الاجمالي (%)
6.4	1997	مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي (%)
17.6	1997	مساهمة قطاع الصناعة (الاستخراجية والتحويلية) في الناتج المحلي الاجمالي (%)
8.9	1997	مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الاجمالي (%)
67.2	1997	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي (%)
9.7	1998	معدل التضخم (متوسط / %)
23.3	1998	نسبة الفقراء من اجمالي السكان (%)
380.4	1997	الصادرات السلعية (مليون دولار امريكي)
2,164	1997	الواردات السلعية (مليون دولار امريكي)
94.2	1997	نسبة لصادرات السلعية الى اسرائيل من اجمالي الصادرات (%)
84.0	1997	نسبة الواردات السلعية من اسرائيل من اجمالي الواردات (%)
-1,784	1997	صافي الميزان التجاري (مليون دولار أمريكي)
1,445	1997	العجز التجاري مع اسرائيل (مليون دولار امريكي)
2,414.7	الربع الاخير 1998	اجمالي الودائع المصرفية (مليون دولار أمريكي)
833.1	الربع الاخير 1998	مجموع القروض البنكية (مليون دولار أمريكي)
286.702	1998	مساعدات الدول المانحة (مليون دولار امريكي)
1,133.5	1998	اجمالي الايرادات العامة (اعادة التقدير) (مليون دولار امريكي)

901.21	1998	اجمالي الإيرادات المحلية (اعادة التقدير) (مليون دولار امريكي)
224.45	1998	المعونات الخارجية لتمويل المشاريع التنويرية (مليون دولار امريكي)

المؤشر	السنة	القيمة
اجمالي النفقات العامة (اعادة التقدير) (مليون دولار امريكي)	1998	1,133.35
اجمالي النفقات الجارية (مليون دولار امريكي)	1998	867.55
مجموع النفقات الرأسمالية و التطويرية (مليون دولار امريكي)	1998	265.80
العجز في موازنة الحكومة (مليون دولار امريكي)	1998	6.43
الدين العام (مليون دولار امريكي)	1999/6/30	534,3
مؤشر القدس	1998	155

المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية

المؤشر	السنة	القيمة
عدد السكان	منتصف عام 1997	1,787,562
عدد السكان	منتصف عام 1998	1,857,872
معدل نمو السكان (%)	1998	3.9
قوة العمل (الف شخص)	الربع الاخير 1998	428.75
عدد العاملين (الف شخص)	الربع الاخير 1998	388.445
العاملون في الاقتصاد المحلي (الف شخص)	الربع الاخير 1998	296.628
العاملون في الاقتصاد الاسرائيلي (الف شخص)	الربع الاخير 1998	94.817
العاملون في القطاع العام من اجمالي العاملين في الاقتصاد المحلي للضفة (%)	الربع الاخير 1998	13.00
معدل المشاركة في القوى العاملة (%)	الربع الاخير 1998	45.0
معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة (%)	الربع الاخير 1998	73.6
معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة (%)	الربع الاخير 1998	14.4
متوسط معدل البطالة (%)	الربع الاخير 1998	9.4
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي - حسب أسعار السوق)	1997	2,329.6
الدخل القومي الإجمالي (مليون دولار أمريكي - حسب أسعار السوق)	1997	2,809.8
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي (\$)	1997	1,915
الانفاق الاستهلاكي النهائي من الناتج المحلي الاجمالي (%)	1997	122.0
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي (%)	1997	20.5
الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية من الناتج المحلي الاجمالي (%)	1997	99.1
نسبة الفقراء من السكان (%)	الربع الاخير 1998	15.5
اجمالي الودائع المصرفية (مليون دولار امريكي)	نهاية كانون اول 1998	1,812,5

المؤشرات الإقتصادية في قطاع غزة

القيمة	السنة	المؤشر
995,522	منتصف عام 1997	عدد السكان
1,039,580	منتصف عام 1998	عدد السكان
4.4	1998	معدل نمو السكان (%)
204.63	الربع الاخير 1998	قوة العمل (الف شخص)
161.452	الربع الاخير 1998	عدد العاملين (الف شخص)
137.782	الربع الاخير 1998	العاملون في الاقتصاد المحلي (الف شخص)
23.670	الربع الاخير 1998	العاملون في الاقتصاد الاسرائيلي (الف شخص)
25.80	الربع الاخير 1998	العاملين في القطاع العام من اجمالي العاملين في الاقتصاد المحلي لقطاع غزة (%)
37.4	الربع الاخير 1998	معدل المشاركة في القوى العاملة (%)
66.0	الربع الاخير 1998	معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة (%)
6.3	الربع الاخير 1998	معدل مشاركة الاناث في القوى العاملة (%)
21.1	الربع الاخير 1998	معدل البطالة (%)
1,256.3	1997	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي - حسب أسعار السوق)
1,382.0	1997	الدخل القومي الإجمالي (مليون دولار أمريكي - حسب أسعار السوق)
1,388	1997	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (\$)
123.5	1997	الانفاق الاستهلاكي النهائي من الناتج المحلي الإجمالي (%)
27.3	1997	الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (%)
90.4	1997	الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية من الناتج المحلي الإجمالي (%)
37,3	الربع الاخير 1998	نسبة الفقراء من السكان (%)
602.21	نهاية كانون اول 1998	اجمالي الودائع المصرفية (مليون دولار امريكي)

ملخص

رغم ارتفاع درجة حساسية الاقتصاد الفلسطيني للتطورات الخارجية، لم يكن للتطورات الاقتصادية الدولية في عام 1998 تأثير كبير على تطورات الاقتصاد الفلسطيني بسبب عدم وجود استثمارات أجنبية تذكر في الضفة الغربية وقطاع غزة. فالازمة المالية الآسيوية، التي أحدثت ارتباكا في الأسواق المالية الدولية وتسببت في انكماش اقتصادي في الكثير من الدول النامية، لم يكن لها تأثير سلبي مباشر ملحوظ على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة. بل على العكس، فقد أدت انعكاسات الأزمة المالية الآسيوية إلى تخفيف وطأة الضغوط التضخمية في إسرائيل، الناتجة عن انخفاض قيمة الشيكل الاسرائيلي بنحو 17.6% خلال عام 1998، مما أدى أيضا إلى بقاء معدل التضخم في الضفة الغربية وقطاع غزة عند مستوى (9.7%).

بالإضافة إلى ذلك، يعتقد ان الازمة المالية الآسيوية قد ساهمت مع غيرها من العوامل في تباطؤ النمو الاقتصادي في إسرائيل، والذي من المحتمل ان يكون قد أدى إلى تراجع الطلب الاسرائيلي، بما في ذلك الطلب على منتجات الضفة الغربية وقطاع غزة. غير ان التباطؤ في النمو الاقتصادي الاسرائيلي لم يؤد الى انخفاض الطلب على العمالة الاجنبية، او الى تخفيض عدد العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الاسرائيلي، والذي يشكل في الوقت الراهن، احد المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الضفة والقطاع.

من ناحية ثانية، تواصل التأثير السلبي للتطورات السياسية وجمود عملية التسوية ايضا في عام 1998، فما زال عدم اليقين السياسي والاقتصادي يشكل المعوق الأساسي للنمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تسبب استمرار اسرائيل في مصادرة الأراضي، (تم مصادرة 8445 دونماً عام 1998) وتكثيف الاستيطان، ورفض تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات المبرمة، في تنامي الشكوك حول المستقبل وإعاقة الاستثمارات بعيدة المدى. ورغم أن وتيرة الاغلاقات قد خفت حدثها عام 1998 (بلغ عدد ايام الاغلاق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة 48 يوما عام 1998) مقارنة بالاعوام السابقة، إلا أن استمرار سياسة التقييد الاسرائيلي للحركة الفلسطينية (الأشخاص والسلع)، سواء بين المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية والعاصمة-

القدس وقطاع غزة، أو بينهم وبين اسرائيل والعالم الخارجي، قد شكل مصدرا رئيسيا لاستمرار حالة عدم اليقين.

وتسبب تدني سداد الدول المانحة لالتزاماتها وانخفاض العون الدولي الى نحو نصف مستواه (من 540.5 مليون دولار عام 1997 الى 286.7 مليون دولار عام 1998) في عرقلة عملية الاعمار وتجميد العديد من المشروعات التطويرية المخططة. ويظهر الانعكاس السلبي لذلك بوضوح في محدودية حجم الاستثمار، وانخفاض أسعار أسهم الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، كما يؤكدته نتائج استطلاعات الرأي حول اداء الاقتصاد الفلسطيني. فبيانات السوق المالي الفلسطيني، تشير الى انخفاض مؤشر القدس الذي يقيس الأداء العام للسوق من 185 نقطة في نهاية حزيران عام 1998 إلى 155 نقطة في نهاية كانون اول عام 1998، أي بنسبة مقدارها 16.2%. كما ان نتائج استطلاع الرأي الذي اجراه مركز القدس للاتصالات والاعلام في شباط /فبراير/ 1999 اشارت الى أن 17.6% فقط من المشاركين في الاستطلاع افادوا بأن اوضاعهم الاقتصادية قد تحسنت منذ توقيع اتفاقات اوسلو، في حين اشار حوالي 54.4% الى ان احوالهم الاقتصادية قد تدهورت.

لا تتوفر بيانات دقيقة حول الأداء الكلي للاقتصاد الفلسطيني عام 1998، فالحسابات القومية الصادرة حديثا عن الجهاز المركزي الفلسطيني للاحصاء تعود لعام 1997، وتشير الى ان الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة بالاسعار الجارية قد بلغ عام 1997 نحو 4,173 مليون دولار امريكي. وبلغ الدخل القومي الإجمالي لذلك العام حوالي 4,906 مليون دولار. وبذلك، بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الضفة والقطاع نحو 1,763 دولار فيما بلغ في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) 1,915 دولار، وفي قطاع غزة 1,388 دولار، وفي العاصمة-القدس- 2,229.4 دولار.

وفيما يتعلق بالتكوين القطاعي للناتج المحلي الاجمالي، تشير البيانات الى ان قطاع الزراعة قد اسهم عام 1997 بنحو 6.4%، وقطاع الصناعة بحوالي 17.6% وأما قطاعا الإنشاءات والخدمات فقد بلغت مساهمتهما 8.9% و67.1%، على التوالي.

من ناحية اخرى، تشير بيانات الناتج المحلي الاجمالي حسب بنود الإنفاق الى ان الاستهلاك النهائي عام 1997 قد شكل 122% من اجمالي الناتج المحلي للضفة و 123% لقطاع غزة، وشكل

الاستهلاك الحكومي 20.5% و 27.3% على التوالي. فيما شكلت نسبة التكوين الراسمالي 45% و 36.8% في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وتركزت في قطاعي الإنشاءات والخدمات.

كما تشير بيانات التجارة الخارجية الى ان قيمة صادرات الضفة والقطاع عام 1997 قد بلغت نحو 380.4 مليون دولار، فيما بلغت قيمة وارداتهما السلعية حوالي 2,164 مليون دولار. وبذلك فقد سجل ميزان التبادل التجاري الفلسطيني عام 1997 عجزا بلغ مقداره نحو 1,784 مليون دولار. وسجل العجز التجاري للضفة والقطاع مع إسرائيل وحدها نحو 1,445 مليون دولار، بزيادة بلغت نسبتها 69% عن مستواه في عام 1992 (854.8 مليون دولار). وقد ترافق ارتفاع عجز الميزان التجاري الفلسطيني-الإسرائيلي مع الانخفاض الكبير في دخل العاملين الفلسطينيين في الإقتصاد الإسرائيلي، والذي كان يسهم في تمويل معظم العجز التجاري السلعي مع إسرائيل، مما أدى الى تفاقم الفجوة التمويلية واللجوء الى تغطيتها من مساعدات الدول المانحة، التي تم اعادة تدوير معظمها لتمويل الواردات السلعية من إسرائيل.

ورغم عدم توفر بيانات تمكن من احتساب معدل النمو الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1998، إلا أن المؤشرات الاقتصادية التي تم تناولها في العدد الرابع من المراقب، قد أشارت إلى حدوث توسع اقتصادي عام 1997 بعد الانكماش الاقتصادي الذي حدث عام 1996. وتدل المعطيات على ان النمو الاقتصادي قد تواصل أيضاً في عام 1998. وتجلت مؤشراتته في انخفاض معدل البطالة، وارتفاع إيرادات الحكومة، واستمرار التوسع في قطاع الإنشاءات وارتفاع الودائع المصرفية، حيث بلغ معدل البطالة في الضفة والقطاع عام 1998 وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء نحو 14.6% مقارنة بـ 21% في عام 1997. كما ازداد عدد العاملين في قطاع الإنشاءات بالضفة والقطاع بحوالي 15 ألف عامل، شكلت 31.5% من إجمالي الزيادة في عدد العاملين في القطاع الخاص خلال تلك السنة. وارتفع إجمالي الودائع في القطاع المصرفي في الضفة والقطاع بنحو 8% خلال عام 1998 ليصل إلى 2,414.7 مليون دولار.

وفيما يتعلق بالميزانية العامة، فقد ازدادت الإيرادات الكلية عام 1998 بنحو 1.8% عن مستواها في عام 1997، ونمت الإيرادات المحلية بحوالي 39.2% لترتفع بذلك أهميتها النسبية في إجمالي الإيرادات من 58.2% عام 1997 الى 79.5% عام 1998. تشكل الإيرادات الضريبية حوالي 86.4% من الإيرادات المحلية. وازدادت النفقات الجارية عام 1998 بنحو 9.8% لتصل الى 894.5 مليون دولار، تشكل الرواتب والاجور حوالي 55.9% منها. بينما انخفض كل من النفقات

الراسمالية والتطويرية بنحو 33.3% و 15.5% على التوالي عن مستواها في عام 1997، ويعود الانخفاض في النفقات التطويرية الى انخفاض مساعدات الدول المانحة لتمويل المشاريع التطويرية بحوالي 16.8% عن مستواها في عام 1997.

ومثل عام 1997، فقد شكل ارتفاع عدد العمال الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد الفلسطيني ايضا في عام 1998. حيث بلغ عددهم حوالي 120 ألف عامل، أي ما يشكل زيادة مقدارها ستة آلاف عامل عن مستوى الذروة الذي بلغه قبل بدء عملية التسوية. واستمر الاتجاه الذي تم ملاحظته عام 1997، حيث تركّز معظم الزيادة في عدد العمال الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي، في العمالة غير الرسمية (العمال الذين لا يحملون تصاريح عمل). حيث تشير التقديرات الأولية الى ان نسبة العاملين بتصاريح عام 1998 لا تزيد عن 37.3% من اجمالي العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي.

1- التطورات الرئيسية في بيئة النشاط الاقتصادي الفلسطيني

1-1 اهم التطورات الاقتصادية الدولية خلال عام 1998

استمرت انعكاسات الأزمة المالية الآسيوية، التي أدت عام 1997 إلى تدهور كبير في اسعار صرف العملات، وفي أسعار الأسهم في دول جنوب شرق آسيا، في التأثير بشكل كبير على الاقتصاد العالمي ايضا خلال عام 1998. وأدت الخسائر الضخمة في أسواق العملات وأسواق الأسهم في جنوب شرق آسيا إلى نزوح رأسمالي على مدى واسع من أسواق الدول النامية. ومع حلول الربع الثالث من عام 1998، امتد الاضطراب في الأسواق المالية إلى الولايات المتحدة الامريكية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى انخفاض كبير في أسعار الأسهم في تلك الدول. ولكن مع نهاية عام 1998، عاد الهدوء إلى الأسواق المالية العالمية، خاصة أسواق الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، حيث استعادت أسعار الأسهم في هذه الدول معظم الخسائر التي حلت بها في الربع الثالث من العام.

وفي اليابان ودول جنوب شرق آسيا، انخفض الطلب الكلي على البضائع والخدمات، وانعكس ذلك على النمو، فانخفض الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول عام 1998. وسجل الناتج المحلي الإجمالي لليابان انخفاضا بنسبة 2.6%، أما الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية، وهونج كونج، واندونيسيا، وماليزيا وتايلاند فقد انخفض عام 1998 بـ 5.5%، 5.1%، 13.6%، 6.8% و 8%، على التوالي. وقد أدى الانكماش الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا إلى الاسهام بشكل كبير في انخفاض معدل النمو في التجارة العالمية، وتراجع أسعار السلع الأولية، وانخفاض معدلات التضخم على المستوى العالمي. فقد زاد حجم التدفقات التجارية العالمية عام 1998 بنحو 3% فقط مقارنة بحوالي 9.9% عام 1997. وقد تجلت الضغوط على أسعار المواد الأولية بشكل واضح في انخفاض أسعار البترول. أما اثر الانكماش الاقتصادي في اليابان ودول جنوب شرق آسيا على معدلات التضخم، فيمكن ملاحظته بوضوح في انخفاض أسعار واردات دول الـ OECD بنسبة 1.1% عام 1998، مقارنة بارتفاع في تلك الاسعار بلغ عام 1997 نحو 1.4%.

فيهما عام 1998 نحو 3.5% و 2.8%، على التوالي. [OECD, 1998]. حيث أدى نزوح رأس المال من الدول النامية إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عامي 1997 و 1998 إلى تخفيض أسعار الفائدة، مما أدى بدوره إلى تشجيع النمو الاقتصادي. كما اسهم في ذلك انخفاض أسعار المواد الأولية والمواد المصنعة المستوردة من دول جنوب شرق آسيا.

وفي الدول النامية، أدى نزوح رأس المال الناجم عن الأزمة المالية الآسيوية إلى انخفاض معدلات النمو فيها عام 1998. ونتج هذا الانخفاض عن تراجع أسعار المواد الأولية، التي تشكل جزءاً كبيراً من قيمة صادرات الدول النامية وإيراداتها الحكومية. وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للدول النامية عام 1998 نحو 3.3% مقارنة بـ 5.7% في سنة 1997. [الجدول رقم 1].

وفي الولايات المتحدة والاتحاد

الأوروبي، اللذان كانا يشهدان نمواً اقتصادياً وقت اندلاع الأزمة المالية الآسيوية، فقد سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

جدول رقم 1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي

في بعض الدول النامية (%): 1997-1998

معدلات النمو (%)		
1997	1998	الدول
5.7	3.3	- للدول النامية
3.1	3.4	-الدول الإفريقية
1.7	0.1	جنوب إفريقيا
3.9	2.3	نيجيريا
		- الدول الآسيوية
8.8	7.8	الصين
8.8	3.5	فيتنام
4.6	-13.6	إندونيسيا
7.7	-6.8	ماليزيا
		- الشرق الأوسط
5.0	5.3	مصر
2.2	0.5	الأردن

1.9	1.2	المملكة العربية السعودية
7.6	2.8	تركيا
		- أمريكا اللاتينية
8.6	4.2	الأرجنتين
3.2	0.2	البرازيل
3.3	7.1	تشيلي

المصدر: World Economic ,International Monetary Fund
1999April ,Outlook

1-2 اهم التطورات في الاقتصاد

الاسرائيلي خلال عام 1998

تواصل التباطؤ الاقتصادي في

إسرائيل، الذي بدأ في النصف الثاني من عام 1996 وطوال عام 1997، ايضاً في عام 1998. وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإسرائيل 2%، مقارنة بـ 2.7% عام 1997 وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه نحو 5.7% خلال الفترة

1992 - 1996. ويعتقد ان السبب الاساسي

في تراجع

معدل نمو الاقتصاد الاسرائيلي يعود للجمود في عملية التسوية السياسية، وتزايد الشكوك بمستقبلها. اضافة الى انعكاسات ازمة الاسواق المالية الآسيوية، وقد ادى

النمو السكاني في اسرائيل إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد الاسرائيلي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من نحو 16,900 دولار عام 1997 إلى حوالي 16,400 دولار عام 1998.

من ناحية ثانية، تعرض الشيكل

الإسرائيلي إلى ضغط شديد خلال النصف

الثاني من عام 1998، فانخفض بنحو

13.9%، ولم يتدخل بنك إسرائيل للتخفيف من

ذلك الضغط، تمشياً مع سياسته الجديدة الرامية

إلى عدم التدخل في سوق العملات. ومع نهاية

عام 1998، كان سعر صرف الشيكل مقابل

الدولار يقل بنحو 17.6% عن مستواه في

نهاية عام 1997.

ومع أن الانخفاض الكبير في قيمة

الشيكل خلال الربع الثالث من عام 1998 قد

أدى الى احداث ضغوط تضخمية في بقية

العام، إلا أن زيادة سعر الفائدة من قبل بنك

إسرائيل، قد أدت إلى التخفيف من هذه

انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسرائيلي عام 1998 وعدم مواكبته لمعدل

الضغوط. ولعب ذلك الى جانب انعكاسات
الازمة المالية الآسيوية
دوراً في استمرار اتجاه التضخم المعتدل الذي
ساد إسرائيل في الفترة الماضية، والتي بلغ
متوسط معدل التضخم فيها نحو 4% سنوياً،
فلم يزد معدل التضخم في إسرائيل خلال عام
1998 عن 8.6%. مرتفعاً قليلاً عن مستواه
في عام 1997 البالغ 7.7%.

وفيما يتعلق بالعمالة، تشير البيانات
الإسرائيلية الى أن معدل النمو في عدد
العاملين في إسرائيل عام 1998 لم يواكب
معدل النمو في القوة العاملة، مما أدى إلى
ارتفاع معدل البطالة من 7.7% في عام
1997 إلى
8.6% في عام 1998. غير أن هذه الزيادة في
معدل البطالة لم تؤثر سلباً على عدد العمال
الأجانب العاملين
في إسرائيل، بما في ذلك العمال الفلسطينيين،
الذين ارتفع
عدددهم بنحو 21 ألفاً خلال سنة 1998. وهذا
يشير إلى
خصوصية هيكل العمالة الإسرائيلية، وصعوبة
تقليل اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على العمالة
الأجنبية في بعض القطاعات. كما أن الارتفاع
في معدل البطالة، لم
يكن له انعكاس سلبي على معدل الأجور
الحقيقية في إسرائيل عام 1998، التي بقيت
عند مستوياتها.

1-3 التطورات في بيئة الاقتصاد المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة

لم يكن للأزمة المالية الآسيوية التي
طغت تأثيراتها على الاقتصاد العالمي في

عامي 1997 و 1998 تأثيرات مباشرة على
اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب
عدم وجود استثمارات أجنبية تذكر فيهما،
وإذا ما كان لهذه الأزمة من آثار على اقتصاد
الضفة والقطاع، فقد كانت غير مباشرة، من
خلال الاقتصاد
الإسرائيلي. فمن جهة، أسهمت الأزمة
الآسيوية في تخفيف وطأة الضغوط التضخمية
في إسرائيل، والناجمة

أساساً عن الانخفاض الكبير في سعر صرف
الشيكل الإسرائيلي خلال النصف الثاني من
عام 1998، مما انعكس بالتالي على معدل
التضخم في الضفة والقطاع الذي بقي عند
حدود معتدلة. ومن جهة أخرى ساهمت
الأزمة الآسيوية في تباطؤ النمو الاقتصادي
في إسرائيل،

الذي من المحتمل أن يكون قد أدى إلى
انخفاض في الطلب الإسرائيلي على صادرات
الضفة والقطاع. غير أن عدد عمال الضفة
والقطاع العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي،
والذي شكل مصدراً رئيسياً للنمو الاقتصادي
فيهما خلال السنتين الأخيرتين، لم يتأثر سلباً
حيث يعمل غالبيتهم في قطاع البناء، فقد
تواصل ارتفاع عددهم في عام 1998 على
الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي في إسرائيل.

من ناحية ثانية، استمرت التأثيرات
السلبية للتطورات السياسية على الاقتصاد
الفلسطيني، حيث استمر الجمود في عملية

8,445 دونما (بيت الشرق، 1998) وازداد عدد المستوطنين بمقدار 11,000 مستوطن خلال عام 1998.

كما استمرت سياسة الاغلاق خلال عام 1998، رغم

تراجع وتيرتها، حيث تم اغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1998 لمدة 48 يوما مقابل 85 يوما للضفة الغربية و 70 يوما لقطاع غزة عام 1997، و 132 يوما

و 138 يوما على التوالي في عام 1996 (الملحق الاحصائي جدول رقم 2/1).

واستمرت كذلك سياسة اسرائيل في تقييد الحركة الفلسطينية (السلع والخدمات) بين كل من الضفة الغربية، والعاصمة - القدس، وقطاع غزة، وبينهم وبين اسرائيل والعالم الخارجي.

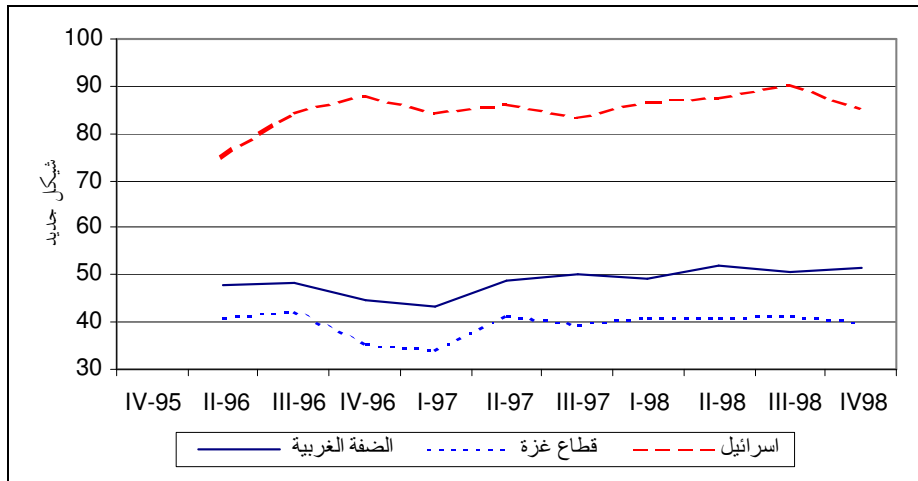
التسوية السياسية ايضا خلال النصف الثاني من عام 1998 على الرغم من توقيع اتفاقية واي ريفر بين اسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية في تشرين أول 1998. والتي كان يفترض بموجبها أن تزيد مساحة المنطقة أ في الضفة الغربية (الخاضعة للسيطرة الكاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية) الى 15.2% من مساحة الضفة والقطاع، وأن يتم تحويل

12% من الضفة الغربية من منطقة ج (الخاضعة للسيطرة

الإسرائيلية) إلى المنطقة ب (الخاضعة للسيطرة الفلسطينية

-الإسرائيلية المشتركة). غير انه تم تجميد عملية تنفيذ الاتفاق. كما تواصلت عمليات مصادرة الأراضي (الملحق الاحصائي - جدول رقم 1/1) والاستيطان. حيث بلغت مساحة الأراضي المصادرة عام 1998 حوالي

شكل رقم 1: ايام الاغلاق في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1995-1998



المصدر: وزارة العمل الفلسطينية.

وانعكس الجمود في عملية التسوية

السياسية سلباً على النشاط الاقتصادي

الفلسطيني، فأدى إلى انخفاض التوقعات

الاقتصادية وتزايد الشكوك بالمستقبل، واسهم

ذلك في الحد من الاستثمارات بعيدة المدى،

مما

سيكون له انعكاسات سلبية على مستقبل النمو

الاقتصادي في الضفة والقطاع. وتدل على ذلك

نتائج استطلاع للرأي قام به مركز القدس

للإعلام في شباط/فبراير/ 1999 حول اداء

الاقتصاد الفلسطيني، فقد

افاد نحو 17.6% فقط من المشاركين في

الاستطلاع بأن

وضعهم الاقتصادي قد تحسن منذ بدء عملية

التسوية السياسية، فيما اشار نحو 54.4% الى

أن وضعهم الاقتصادي قد تدهور خلال

المرحلة الانتقالية. من ناحية اخرى، وعلى

الرغم من ان تقرير وزارة الاقتصاد والتجارة

يشير الى ارتفاع عدد الشركات الجديدة

المسجلة في الضفة الغربية، من نحو 725

شركة برأسمال مقداره 90.2 مليون دينار

اردني عام 1997، إلى حوالي

748 شركة برأسمال بلغ حوالي 109 مليون

دينار اردني عام 1998، وفي قطاع غزة من

نحو 357 شركة مسجلة

عام 1997، الى حوالي 565 شركة عام

1998. الا ان تلك الزيادة في عدد الشركات

الجديدة المسجلة لا تعتبر

بالضرورة مؤشراً على زيادة صافي الاستثمار

الفعلي، او

الى تحسن في الاوضاع الاقتصادية

الفلسطينية، حيث ان التسجيل لا يعني قيام

الشركة فعليا، كما انه يمكن ان يعود الى

تحويل اعمال تجارية عائلية قائمة، الى

شركات مسجلة لاسباب تتعلق بالضرائب او

بالتجارة الخارجية.

من ناحية ثالثة، استمر دخل العمال

الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي

ومساعدات الدول المانحة ليشكلا المحركين

الأساسيين

للمنشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع

غزة ايضا

خلال عام 1998. حيث ارتفع عدد العمال

الفلسطينيين

في الاقتصاد الاسرائيلي عام 1998، كما هو

مبين في الجزء الخاص بالعمالة. أما مساعدات

الدول المانحة وبالرغم من انخفاضها الى نحو

النصف من 540.5 مليون دولار عام 1997

إلى 286.7 مليون دولار عام 1998.

الا انها ما زالت تشكل المصدر الاساسي

لتمويل المشاريع التطويرية، حيث لم تتمكن

الخزينة العامة عام 1998 من

الاسهام باكثر من 13.74 مليون دولار لتمويل

الانفاق على المشاريع التطويرية.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي

للمساعدات الدولية عام 1998، يمكن ملاحظة

أكثر فاعلية في حفز النمو الاقتصادي الفلسطيني عام 1998 لو لم يطرأ هذا الانخفاض الحاد على حجم المساعدات الدولية في هذه الفترة التي بدأ يشهد فيها الاقتصاد الفلسطيني نمواً إيجابياً بعد النمو السلبي والتراجع الذي شهده عامي 1996 و 1997.

الاتجاه الإيجابي لزيادة الأهمية النسبية للمبالغ المخصصة لقطاع البنية التحتية، حيث كانت نسبة الانخفاض في تلك المبالغ (35.3%) أقل من نسبة الانخفاض في إجمالي المساعدات (46.9%). وكان يمكن للوعون الدولي ان يلعب دوراً

الجدول رقم 2: مساعدات الدول المانحة، 1996 - 1998

القطاع	المبالغ الموزعة (الف دولار)		
	1998	1997	1996
الطاقة	14,155	14,504	10,437
الاتصالات	1,577	178	946
المياه والمجاري	33,399	85,832	57,570
المواصلات	2,214	9,492	24,951
بنية تحتية / اخرى	32,980	20,394	20,428
اجمالي البنية التحتية	84,325	130,400	114,332
اخرى	202,377	410,081	460,704
اجمالي المساعدات الدولية	286,702	540,481	575,036.7

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الربعي الرابع حول المساعدات الدولية - 1998/12/31.

2- أداء الاقتصاد الفلسطيني

1-2 الأداء الكلي

يجعل من المتعذر احتساب معدلات النمو الاقتصادي، أو تحديد التغيرات البنوية الحاصلة عام 1997. وسيمكن القيام بذلك لاحقاً عند نشر الحسابات القومية المعدلة والمخفضات السعرية، للفترة 1994-1997، المتوقع صدورها عن الجهاز المركزي للإحصاء خلال الربع الأخير من عام 1999.

رغم قيام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مؤخراً بنشر بيانات الحسابات القومية للضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1997، إلا أنه حذر من مغبة مقارنة الحسابات القومية لعام 1997 بحسابات عام 1996، بسبب التغيرات الجوهرية التي طرأت على المنهجية، علاوة عن ان الحسابات القومية لعام 1997 بالاسعار الجارية، ولم يتم حساب المخفضات السعرية بعد. مما

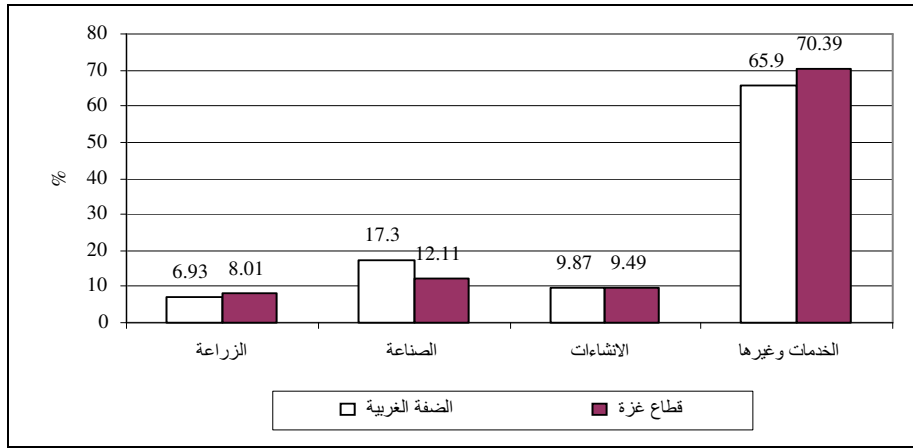
1-1-2 الدخل القومي الاجمالي والنتاج المحلي الاجمالي عام 1997

تشير بيانات الحسابات القومية الى ان الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ عام 1997 نحو 4,173 مليون دولار. ساهمت الضفة الغربية (باستثناء العاصمة-القدس)، بنحو 55.8% وقطاع غزة بحوالي 30.1% والعاصمة-القدس بنحو 14.1%. كما بلغ الدخل القومي الإجمالي للضفة والقطاع عام 1997 نحو 4,905.9 مليون دولار. وكان متوسط نصيب الفرد فيهما من الدخل المحلي الإجمالي 1,762.8 دولار، فيما بلغ متوسط نصيب الفرد في كل من الضفة الغربية، وقطاع غزة والعاصمة القدس 1,915

دولار و 1,388 دولار و 2,229.4 دولار، على التوالي.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للنتاج المحلي الاجمالي، اسهم قطاع الزراعة عام 1997 بنحو 6.4% وقطاع الصناعة بحوالي 17.6% وقطاع الإنشاءات بـ 8.9% وقطاع الخدمات بـ 67.1%. وقد تفاوتت اسهام القطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في كل من الضفة الغربية (باستثناء العاصمة-القدس) وقطاع غزة على النحو المبين في الشكل رقم 2.

شكل رقم 2: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية* وقطاع غزة، 1997



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، لعام 1997 - تموز 1999
• باستثناء العاصمة-القدس.

من الناتج المحلي الإجمالي. فيما بلغت قيمة الاستهلاك الخاص، والنفقات الحكومية، وانفاق منتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح، وصافي الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي في نفس

من جهة ثانية، تشير البيانات الخاصة بالناتج المحلي الاجمالي حسب بنود الاتفاق، الى ان القيمة الإجمالية للاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغت حوالي 1,571.2 مليون دولار، تمثل نحو 37.7%

النسبية للاستهلاك الحكومي، ومنتجات الخدمات الخاصة غير الهادفة للربح في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية. في حين زاد الوزن النسبي للاستهلاك النهائي للأسر المعيشية في الضفة عنه في القطاع ويعود ذلك الى التفاوت في مستويات المعيشة لصالح الضفة.

السنة حوالي 4,223.3 مليون دولار، 902.4 مليون دولار و 152.3 مليون دولار، و-2,810 مليون دولار على التوالي، أي ما نسبته 101.2%، و21.6%، و3.7% و-67.3% الى اجمالي الناتج المحلي، على التوالي. أما توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الأنفاق في كل الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل منفصل، فهي مبينة على النحو المرفق في الجدول رقم 3، حيث يلاحظ زيادة ملموسة في الأهمية

جدول رقم 3: توزيع الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة
حسب فئات الانفاق، 1997

قطاع غزة (%)	الضفة الغربية* (%)	
123.5	122.0	الانفاق الاستهلاكي النهائي
90.4 13546-	99.1 13546-	الانفاق الاستهلاكي النهائي للاسر المعيشية
27.3 13546-	20.5 13546-	الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
5.7 13546-	2.4 13546-	الانفاق الاستهلاكي النهائي لمتنحي الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية
36.8	45.0	التكوين الرأسمالي الاجمالي
-60.2	-67.0	صافي الصادرات من السلع والخدمات

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، لعام 1997 - تموز/ يوليو/ 1999.

• باستثناء العاصمة- القدس.

2-1-2 العمالة

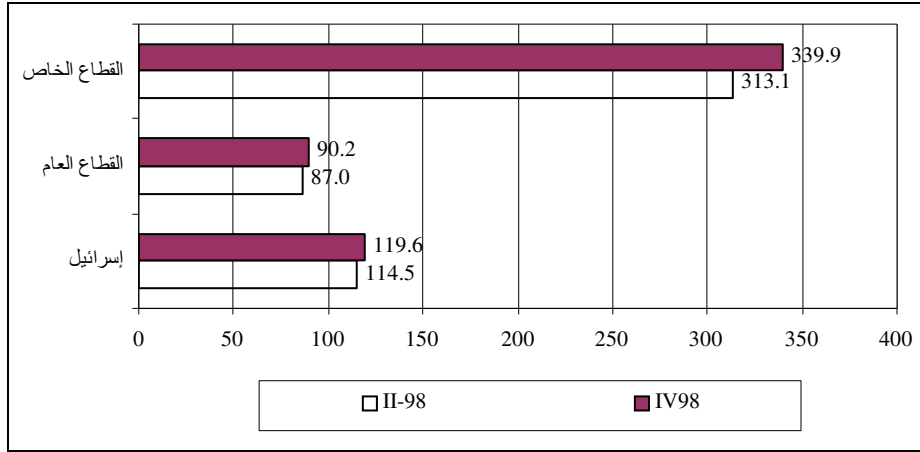
الضفة الغربية في توليد فرص العمل في الاقتصاد المحلي بنحو 60.3%، في حين ساهم قطاع غزة بـ 39.7% من اجمالي فرص العمل الجديدة (الملحق الإحصائي جدول رقم 2/2).

وفي هذا الاطار، تجدر الإشارة الى استمرار محدودية قدرة الاقتصاد المحلي على توليد فرص عمل جديدة تواكب معدلات النمو في قوة العمل الفلسطينية، وتواصل الاعتماد الفلسطيني على سوق العمل الاسرائيلي، الامر الذي يهدد بمضاعفات اقتصادية وسياسية خطيرة، عند الاخذ بعين الاعتبار سياسات وممارسات الحكومة الاسرائيلية باستخدام سوق العمل الاسرائيلي كوسيلة للضغط على الشعب الفلسطيني.

استمر ارتفاع العدد الكلي للعاملين الفلسطينيين في كل من الاقتصاد المحلي للضفة والقطاع، والاقتصاد الاسرائيلي، خلال النصف الثاني من عام 1998. حيث بلغ هذا العدد نحو 550 الفا خلال الربع الاخير من عام 1998، مقارنة بـ 515 الفاً، و445 الفاً، خلال الربعين الثاني والثالث من عام 1997 وقد بلغت نسبة مشاركة الاناث عام 1998 نحو 11.7% ترتفع في الضفة الغربية الى 14.4% وتتنخفض في قطاع غزة الى 6.3% (الملحق الاحصائي جدول رقم 1/2).

ساهم الاقتصاد المحلي بحوالي 54% من فرص العمل الجديدة التي تم توليدها في عام 1998 وساهم سوق العمل الاسرائيلي بـ 46%. وكانت مساهمة

شكل رقم 3: توزيع العمالة الفلسطينية بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الاسرائيلي خلال عام 1998



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، اعداد مختلفة.

1-2-1-2 العمالة في الاقتصاد المحلي

بلغ عدد العاملين في الاقتصاد المحلي للضفة والقطاع خلال الربع الرابع من عام 1998 حوالي 430 ألفاً، مقارنةً بـ 400 ألف في الربع الثاني من العام 1998 و 373 ألف خلال الربع الثالث من عام 1997. وقد ساهم القطاع الخاص بـ 78.9% من مجمل فرص العمل التي تم توليدها في الاقتصاد المحلي خلال سنة 1998 فيما ساهم القطاع العام بـ 21.1%. وكان اسهام القطاع العام في توليد فرص العمل الجديدة في قطاع غزة ملحوظاً. حيث اسهم بحوالي 58.8% من فرص العمل الجديدة في القطاع خلال عام 1998، في حين لم يزد اسهام القطاع الخاص في توليد تلك الفرص عن 42.2%. وبحلول الربع الاخير من عام 1998، بلغت حصة القطاع العام من عدد العاملين في الاقتصاد المحلي لقطاع غزة 25.8%، مقارنةً بـ 13% في الضفة الغربية.

وكان قطاع الإنشاءات المصدر

الأساسي لفرص العمل الجديدة في القطاع الخاص خلال النصف الثاني من عام 1998، فقد ساهم هذا القطاع بـ 52% من مجمل فرص العمل الجديدة التي وفرها القطاع الخاص في هذه الفترة. وقد كانت مساهمة قطاع الانشاءات في توفير فرص عمل في القطاع الخاص أعلى في الضفة الغربية (56%) منها في قطاع غزة (45%). وكانت مساهمة قطاع الانشاءات في عدد فرص العمل الجديدة (في القطاعين العام والخاص) التي تم توفيرها خلال عام 1998 والربع الاخير من عام 1997 نحو 31.5%. وبلغت النسب المقابلة لمساهمة قطاع الانشاءات في فرص العمل الجديدة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، 33.3% و 29.1%، على التوالي.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للعمالة

في الاقتصاد المحلي للضفة والقطاع، في نهاية

عام 1998، عمل نحو 13.2% من اجمالي العمالة في قطاع الزراعة، 16.9% في قطاع الصناعة، 13.3% في قطاع الانشاءات، 19.3% في قطاع التجارة والفنادق، 5.4% في قطاع النقل والتخزين والاتصالات، 31.9% في قطاع الخدمات والقطاعات الاخرى. وقد تفاوتت نسبة مساهمة القطاعات في التشغيل بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (الملحق الاحصائي-جدول رقم 3/2).

2-2-1-2 العمالة الفلسطينية في الإقتصاد

الاسرائيلي

استمر عدد عمال الضفة الغربية وقطاع غزة العاملين في الإقتصاد اسرائيلي بالارتفاع خلال الربع الاخير من عام 1998، بعد حدوث انخفاض طفيف خلال الربع الثالث من العام. وبلغ هذا العدد في نهاية عام 1998 حوالي 120 ألفاً (الملحق الاحصائي - جدول رقم 2/2)، أي بزيادة مقدارها ستة الاف عامل عن عددهم في فترة الذروة عام 1992 قبل بدء المرحلة الانتقالية. وتدل المؤشرات على تعاضم الاتجاه في ارتفاع

عدد العاملين الفلسطينيين غير الرسميين

(بدون تصاريح)، الذين لا يتمتعون بأية حقوق قانونية وفقاً

لنصوص الاتفاقات المبرمة. فلم تزد نسبة

حاملي التصاريح من مجمل عدد عمال الضفة والقطاع العاملين

في الإقتصاد الإسرائيلي خلال الربع الاخير

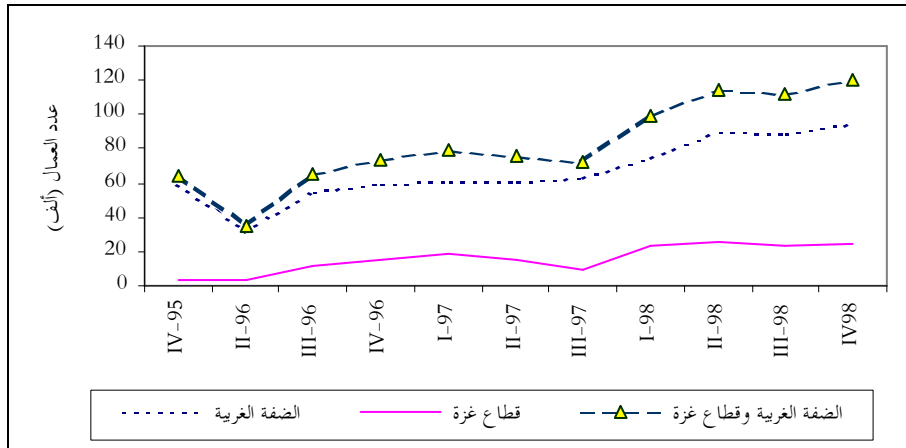
من عام 1998 عن 37.3%. بلغت نسبة

حاملي التصاريح من الضفة الغربية الى اجمالي عدد العاملين من الضفة في الإقتصاد الاسرائيلي نحو 18% فقط، في حين كانت نسبة عمال قطاع غزة العاملين في الإقتصاد الإسرائيلي تقل بنحو 10% عن العمال المصرح لهم رسمياً بالعمل في الإقتصاد الإسرائيلي.

يمكن ذلك اسرائيل من تخفيف وطأة الضغوط الدولية عليها، عبر تقليص تقديرات حجم الأضرار التي تلحقها سياسات الإغلاق بالاقتصاد الفلسطيني من جهة، كما تمكّنها من تقليص عبء تعويضات العمالة الفلسطينية عبر تشجيع العمالة غير الرسمية المحرومة من كافة الحقوق القانونية من جهة أخرى.

وتدل المؤشرات على تنامي الاتجاه لدى الحكومة الإسرائيلية بتقليص الاعتماد على العمالة الرسمية الفلسطينية وحصرها في اضيق نطاق، دون الاضرار بالاقتصاد الاسرائيلي وحاجته لليد العاملة الفلسطينية، التي يمكن توفيرها بسهولة نسبية من الضفة الغربية، عبر تسهيل اجراءات الدخول غير الرسمي الى اسرائيل، حيث

شكل رقم 4: اتجاه تطور العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الاسرائيلي (1995-1998)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، اعداد مختلفة.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي عام 1998، ما زال قطاع الانشاءات يستحوذ على 57.2% وساهم قطاع التجارة والفنادق والمطاعم بـ 13.7% والصناعة بـ 11.1%، والزراعة بـ 9.4% والنقل والاتصالات والتخزين بـ 1.4% والخدمات وغيرها بـ 7.2% (الملحق الاحصائي - جدول رقم 4/2).

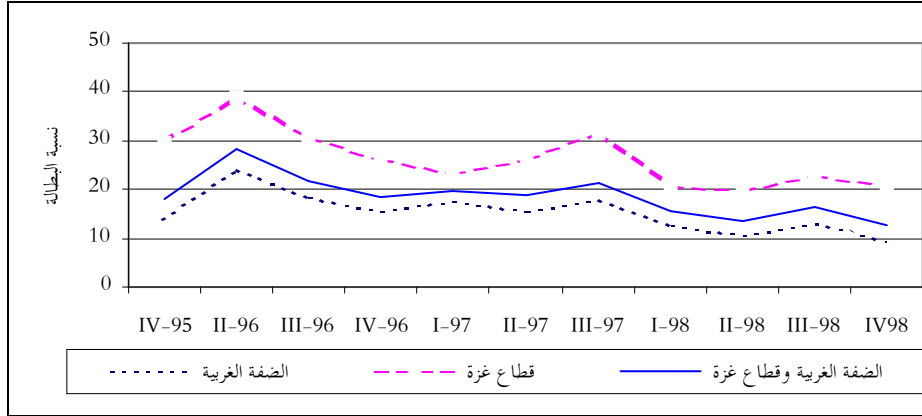
3-1-2 البطالة

استمر معدل البطالة بالانخفاض في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الاخير من عام 1998، بعد حصول ارتفاع طفيف بسبب الاغلاق في الربع الثالث من العام. وبلغ نحو 12.8% مقارنة بـ 13.6% خلال الربع الثاني من نفس السنة. وبلغ متوسط معدل البطالة الكامل عام 1998 نحو 14.6% مقابل 21.5% في نهاية عام 1997.

وهو العام الذي سبق تشديد القيود الاسرائيلية على دخول العمال الفلسطينيين الى اسرائيل. بينما بقي معدل البطالة في قطاع غزة في الربع الاخير من عام 1998 اعلى بكثير من مستواه في الربع الاخير من عام 1995. والشكل التالي يوضح تطورات البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1995-1998.

الا ان معدل البطالة بقي اعلى بكثير في قطاع غزة (21.1%) منه في الضفة الغربية (9.4%) بسبب ارتفاع نسبة العاملين من الضفة الغربية في الاقتصاد الاسرائيلي وخصوصا العمالة غير الرسمية (بدون تصاريح) لسهولة وصولهم نسبياً الى سوق العمل الاسرائيلي مقارنة بعمال قطاع غزة. وكان معدل البطالة في الضفة الغربية خلال الربع الاخير من عام 1998 اقل من مستواه في الربع الاخير من سنة 1995،

شكل رقم 5: تطورات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1995-1998



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، اعداد مختلفة.

الربع الرابع من عام 1998 مقارنة بمستوياتها خلال الربع الثاني من نفس العام بنسبة 1.4% في الضفة الغربية و2.8% في قطاع غزة.

كما بلغ متوسط الاجر اليومي للعاملين في الاقتصاد الاسرائيلي 85.3 شيكلاً، أي اكثر

2-1-4 الاجور

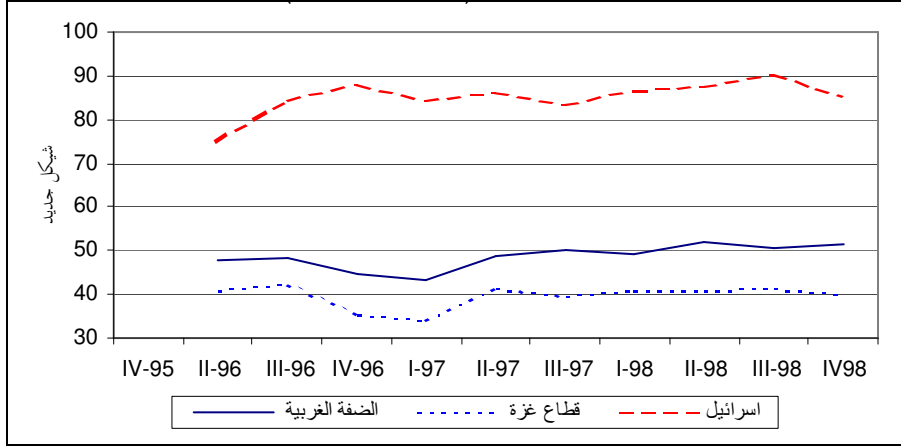
بلغ متوسط الاجور اليومية خلال

الربع الرابع من عام 1998 نحو 51.31 شيكلاً في الضفة الغربية و39.95 شيكلاً في قطاع غزة. وعند الاخذ بعين الاعتبار معدل التضخم، فان الاجور قد انخفضت خلال الربع

التلثين (الملحق الاحصائي - جدول رقم 5/2).

من ضعف متوسط الأجر في قطاع غزة،
وأعلى من متوسط الأجر في الضفة بنحو

شكل رقم 6: متوسط الأجور اليومية في الضفة الغربية وقطاع غزة
وإسرائيل
خلال الفترة (1995-1998)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، اعداد مختلفة.

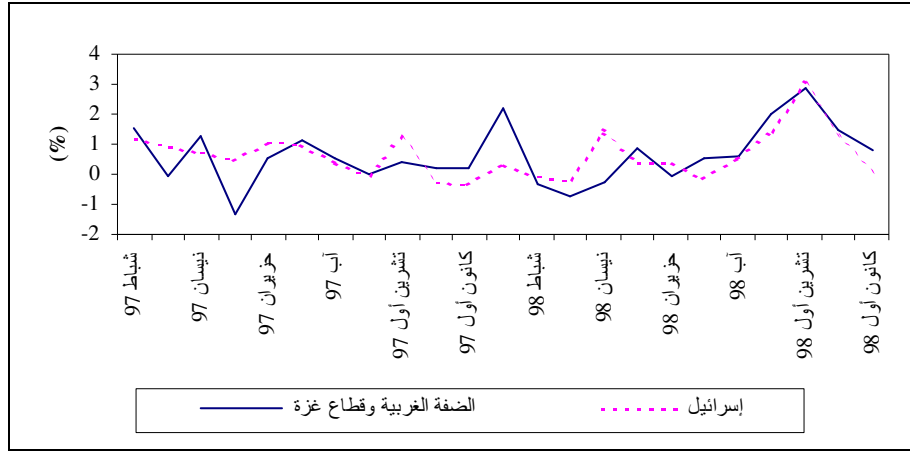
لأسعار المستهلك خلال عام 1998 ككل
9.7%. وهو أعلى من ارتفاع الرقم القياسي
لأسعار المستهلك في إسرائيل، الذي ارتفع
بنسبة 6.3% فقط خلال النصف الثاني من عام
1998 وبلغت نسبته لكامل العام 8.6%.
(الملحق الاحصائي - جدول رقم 6/2).

2-1-5 الاسعار والتضخم

ارتفع الرقم القياسي لاسعار المستهلك
في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 8.2%
خلال النصف الثاني من عام 1998. وقد
كان هذا الارتفاع اعلى

بكثير منه في النصف الاول من العام، والبالغ
معدله نحو 1.5% فقط. وبذلك بلغ الارتفاع
في الرقم القياسي

شكل رقم 7: معدل التضخم الشهري في إسرائيل، والضفة الغربية وقطاع
غزة
خلال الفترة (1997-1998)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، اعداد مختلفة. ومركز الإحصاء الاسرائيلي، النشرة الإحصائية الشهرية، اعداد مختلفة.

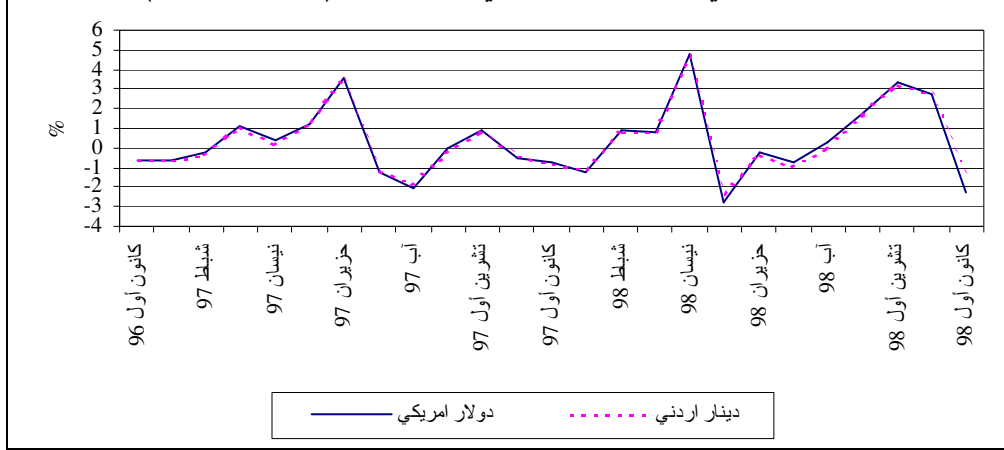
المدفوعة بالشيكل الى انخفاض الطلب العام في الضفة والقطاع، وادى ذلك بدوره الى تخفيض معدلات ارتفاع اسعار السلع والخدمات المنتجة في الضفة والقطاع.

وتجدر الاشارة الى التفاوت في التأثيرات السلبية للارتفاع في اسعار المستهلك على مختلف الشرائح الاجتماعية خلال عام 1998، وذلك بسبب تداول عملتين أخريين في الضفة والقطاع الى جانب الشيكل الاسرائيلي (الدينار الاردني والدولار الامريكي). فقد كان تأثير ذلك على العاملين الذين تدفع اجورهم بالشيكل اكبر من غيرهم، حيث انخفضت القوة الشرائية لاجورهم بنسبة 9.7% في هذه الفترة. بالمقابل، فان القوة الشرائية للاجور والمدخرات المقيّمة بالدولار والدينار قد ارتفعت بنسبة 8% و8.5%، على التوالي في عام 1998، بسبب ارتفاع قيمة هاتين العملتين

ويعود السبب الاساسي للارتفاع المتسارع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال النصف الثاني من عام 1998 الى انخفاض سعر صرف الشيكل، رغم ان ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في هذه الفترة، كان اقل من معدل انخفاض قيمة الشيكل خلال

تلك الفترة (13.9% مقابل الدولار خلال النصف الثاني من عام 1998 و17.7% للعام ككل)، وذلك بسبب التباطؤ الاقتصادي في اسرائيل، والانخفاض في القوة الشرائية لاجور العاملين الذين يتقاضون اجورهم بالشيكل، بما في ذلك اجور العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الاسرائيلي. حيث ادى التباطؤ الاقتصادي الاسرائيلي الى انخفاض وتائر ارتفاع اسعار السلع المستوردة من اسرائيل التي تشكل جزءاً كبيراً من الواردات السلعية للضفة والقطاع. كما ادى الانخفاض في الاجور الحقيقية للعمال

شكل رقم 8: النسبة المئوية للتغير الشهري في القوة الشرائية
للدينار الأردني والدولار الأمريكي خلال الفترة (1996-1998)



المصدر: حسب من قبل ماس بناء على الارقام القياسية لاسعار المستهلك من دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، اعداد مختلفة. أما أسعار الصرف فقام ماس باحتسا بها.

2-1-6 مستويات المعيشة

تشير بيانات مسح انفاق واستهلاك الاسرة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، الى ان معدل إنفاق الفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1998 بلغ حوالي 1,306.8 دولار. وكان معدل إنفاق الفرد في الضفة الغربية (1,465.1 دولار) أعلى بنحو 44% منه في قطاع غزة (1,017.5 دولار). وعند أخذ التضخم

بعين الاعتبار، يتضح ان معدل إنفاق الفرد عام 1998 قد ارتفع بحوالي 1.4% عن مستواه في عام 1997. وحول بنود الانفاق يتضح ان حوالي 40% من اجمالي الانفاق ينفق على المواد الغذائية، يليه النقل والمواصلات 10%، فالملابس والاحذية 8%، ثم المسكن 7%، و5% على السجائر والتبغ.

تركز الارتفاع في اسعار المستهلك

خلال النصف الثاني من عام 1998، في اسعار المواد الغذائية التي ارتفعت بنسب أعلى من أية مجموعة سلعية اخرى. وبالنظر الى ان هذه المجموعة السلعية تشكل نحو 40.5% من قيمة السلة المستعملة في مؤشر اسعار المستهلك، يكون الارتفاع في اسعارها قد ساهم بنسبة 54.7% من مجمل الارتفاع في مؤشر اسعار المستهلك خلال النصف الثاني من عام 1998 (الملحق الاحصائي،

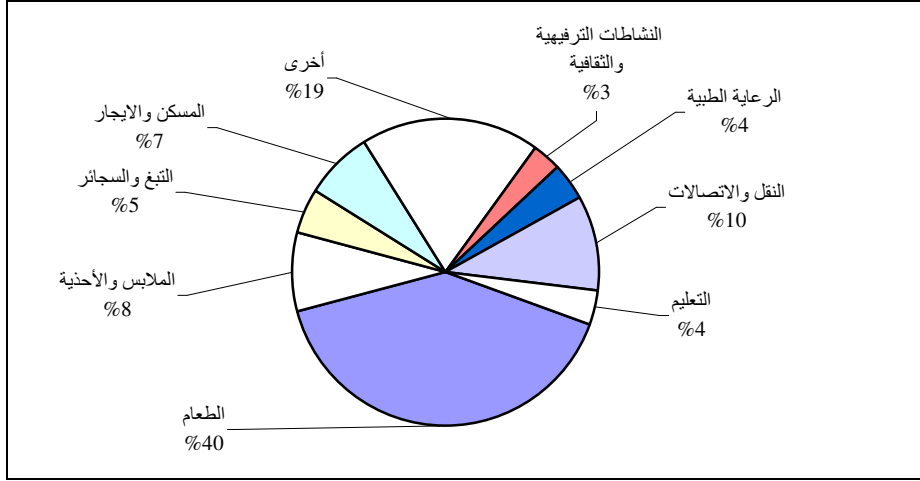
جدول رقم 8/2). وكان تأثير ذلك اشد وطأة على الفئات الشعبية الفقيرة، خصوصاً في ضوء انخفاض المرونة السعرية للطلب على السلع الغذائية.

فيما ينفق على التعليم والصحة 4% لكل منهما ويبين الشكل التالي توزيع انفاق الاسرة الشهري على البنود المختلفة.

من ناحية ثانية تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الى انحسار طفيف في دائرة الفقر في الضفة والقطاع عام 1998. فوفقاً لخط الفقر الوطني البالغ 850 دولاراً شهرياً لأسرة من ستة افراد، تدل المعطيات على انخفاض نسبة الفقراء الى اجمالي السكان من 25.3%

عام 1997 إلى 23.3% عام 1998. ورغم ان حجم الانخفاض كان في الضفة الغربية ادنى منه في قطاع غزة حيث انخفضت نسبة الفقراء من 17.1% في عام 1997 الى 15.5% عام 1998، الا ان نسبة الفقراء الى اجمالي السكان بقيت مرتفعة في قطاع غزة رغم انخفاضها من 41.3% إلى 37.3% خلال نفس الفترة.

شكل رقم 9: توزيع انفاق الاسرة الشهري في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1998



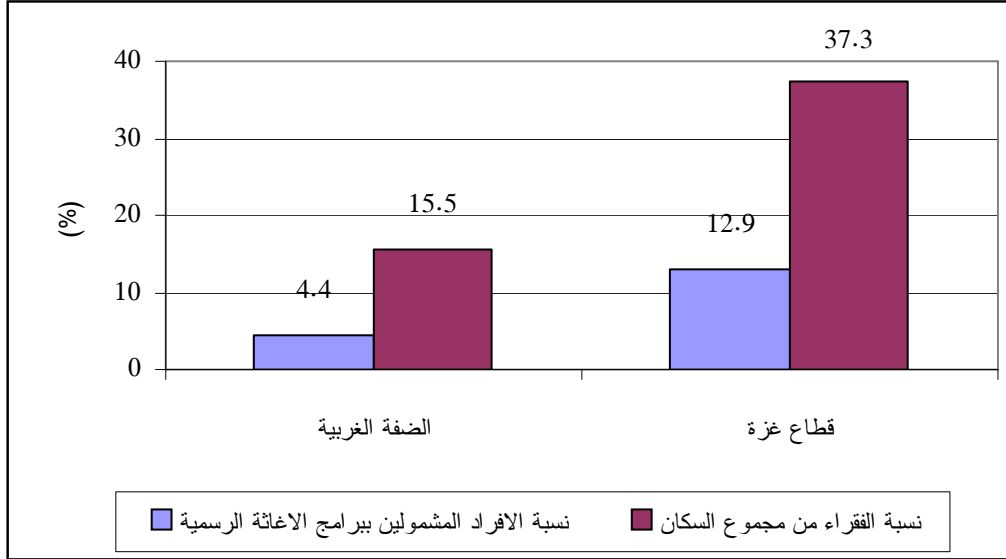
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح انفاق واستهلاك الاسرة، 1999.

وفيما يتعلق بالجهود الوطنية لمحاربة الفقر، تجدر الإشارة الى وجود العديد من البرامج الحكومية وغير الحكومية، غير أن أهمها البرنامجين الرسميين اللذين تديرهما كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ووكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين

الفلسطينيين UNRWA. فقد شمل برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية خلال عام 1998 نحو 116,226 شخصاً مقارنة بـ 112,253 في سنة 1997، بزيادة قدرها نحو 3%. فيما شمل برنامج وكالة الغوث خلال عام 1998

نحو 98,690 شخصاً، مقارنةً بـ 94,753 في عام 1997، بارتفاع بنسبة 4.2%.

شكل رقم 10: نسبة الفقراء مقارنة مع نسبة الافراد المشمولين ببرامج الاغاثة الرسمية
من مجمل السكان في الضفة والقطاع، 1998



المصدر: المعلومات حول برامج المساعدة الرسمية مصدرها وزارة الشؤون الاجتماعية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الانروا).

في قطاع غزة أعلى قليلاً منها في الضفة الغربية (الشكل رقم 10) ويعود ذلك الى اتساع دائرة الفقر في قطاع غزة، والذي يشمل اكثر من ثلث السكان. وارتفاع نسبة اللاجئين فيه، والذين يمثلون الفئات الاكثر فقراً بين السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2-2 الأداء القطاعي

مما أدى الى ارتفاع في نسبة تغطية برامج مكافحة الفقر بحوالي 3.8% عام 1998 مقارنة بعام 1997، (غطى البرنامجين معا نحو 214,916 شخص في نهاية 1998 مقارنة مع 207,006 شخص في نهاية 1997). إلا أن هذين البرنامجين لم يغطيا إلا 35% فقط من الذين يعيشون تحت خط الفقر، يمثلون حوالي 7.4% من سكان الضفة والقطاع. فيما بقي 65% من الفقراء يشكلون نحو 13.7% من اجمالي السكان دون عون رسمي. وقد كانت نسبة التغطية

2-2-1 قطاع الزراعة

لا تتوفر بيانات دقيقة حول تطورات أداء القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 1998، فالبيانات الصادرة حديثاً عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تعود لعام 1997. وبالنظر إلى أن القطاع الزراعي لم يسبق تناوله في أي من أعداد المراقب الاقتصادي الأربعة السابقة، وإلى عدم حدوث تغيرات جوهرية في القطاع الزراعي خلال عام 1998. فسوف يتم تناول هذا القطاع بالتفصيل كما أظهرته بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

2-2-1-1 المساحة المزروعة

تشير الإحصائيات الزراعية، إلى أن المساحة المزروعة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغت عام 1997 نحو 1.83 مليون دونم، تمثل حوالي 30% من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة. تساهم الضفة الغربية بنحو 90% فيما يساهم قطاع غزة بالـ 10% المتبقية. بلغت المساحة المروية عام 1997 حوالي 243 ألف دونم، تمثل 13.2% من إجمالي المساحة المزروعة، وتشكل نسبتها في الضفة الغربية نحو 7.7% من إجمالي المساحة المزروعة، فيما تشكل نسبتها حوالي 63.3% في قطاع غزة.

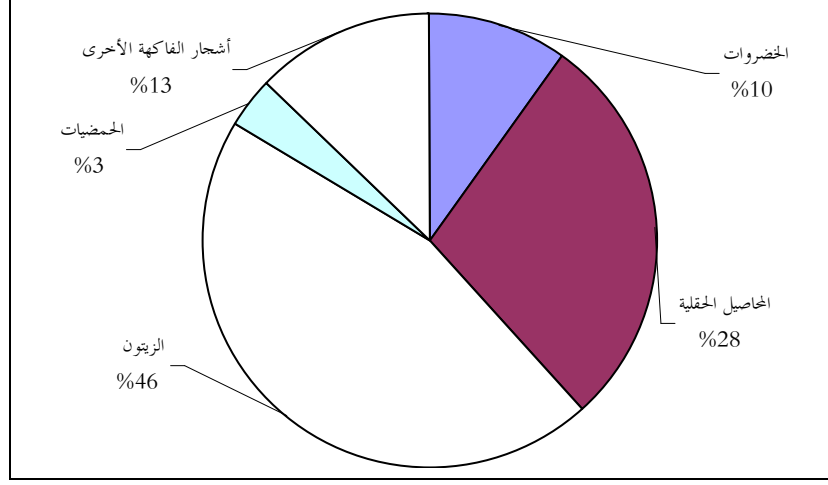
وتشير الإحصاءات الزراعية لعام

1997 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن مساحة الأراضي المزروعة قد تراجعت خلال الفترة 1992-1997 بنحو 8%. غير أن مساحة الأراضي المروية قد ازدادت خلال نفس الفترة بحوالي 18%. وقد كانت الزيادة في المساحات المروية متفاوتة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 33.4% و 5.9% على التوالي، وأسهم ذلك في زيادة المساحة المروية في كل من الضفة والقطاع إلى إجمالي المساحة المزروعة لتصل نسبتها عام 1997 كما سبقت الإشارة إلى 13.2% من إجمالي المساحة المزروعة فيهما في ذلك العام.

احتلت زراعة الزيتون عام 1997 نحو 46% من إجمالي المساحات المزروعة، والمحاصيل الحقلية حوالي 28% والفاكهة 13%، والخضروات 10%، ولم تزد نسبة مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات عن 3% من إجمالي المساحات المزروعة في الضفة الغربية وقطاع غزة والشكل رقم (11) يبين توزيع المساحة المزروعة على المحاصيل المختلفة.

شكل رقم 11: توزيع المساحة المزروعة في الضفة الغربية وقطاع غزة

حسب المحاصيل (1997)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية - 1997، رام الله 1998.

2-1-2-2 الإنتاج والقيمة المضافة

بلغت قيمة إنتاج القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1997 حوالي 786.5 مليون دولار. ساهم قطاع الإنتاج النباتي بنحو 60.5% منها، فيما ساهم قطاع الإنتاج الحيواني بحوالي 39.5%. وساهمت الضفة الغربية بحوالي 72.6% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي، فيما ساهم قطاع غزة بنحو 27.4%.

وكان اسهام الضفة الغربية أعلى قليلا في قطاع الإنتاج الحيواني (75.7%)، مقارنة بقطاع الإنتاج النباتي (70.6%).

وفيما يتعلق بفروع الانتاج النباتي فقد ساهمت أشجار الزيتون، الموجودة بشكل شبه

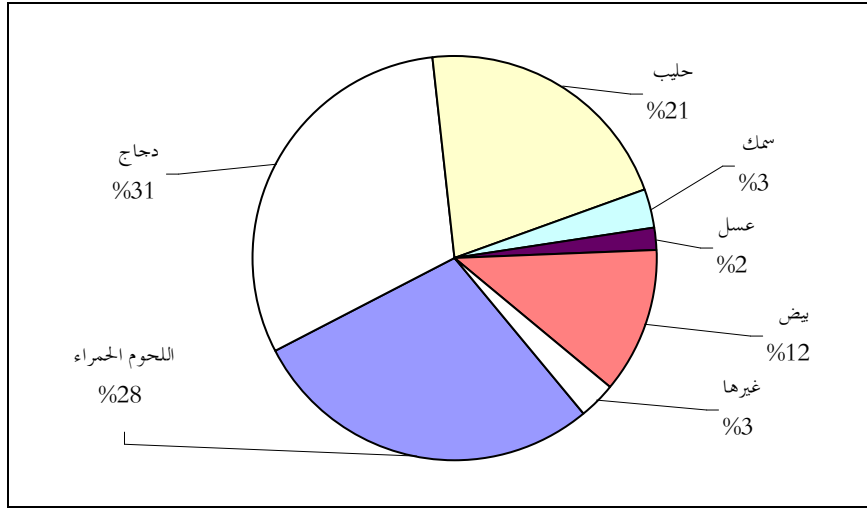
كلي في الضفة الغربية (98% من مجمل المساحة المزروعة بأشجار الزيتون في الضفة والقطاع)، بـ 73.1 مليون دولار فقط، حيث كان الموسم رديئا في ذلك العام، تشكل

15% من إجمالي الإنتاج النباتي في الضفة والقطاع. كما ساهمت اشجار الحمضيات المزروعة بشكل اساسي في قطاع غزة والمناطق الشمالية من الضفة الغربية بنسبة 8.4% من الإنتاج النباتي. أما التوت الأرضي والزهور التي أدخلت إلى غزة كمحاصيل تجارية في السنوات الاخيرة فقد ساهمت على التوالي، فقد ساهمت على التوالي بـ 8.7 مليون دولار و 5.8 مليون دولار من مجمل الإنتاج النباتي تمثل نسبتها (1.2% و 1.6%).

يزد اسهام الانتاج السمكي عن 3% من
الانتاج الحيواني. والشكل رقم 13 يبين انواع
الإنتاج الحيواني في عام 1997.

اما على صعيد الانتاج الحيواني، فقد ساهم
قطاع الدواجن
بـ 31% من مجمل الإنتاج الحيواني،
والبيض بـ 12%. فيما ساهمت اللحوم
الحمراء بـ 28%، والحليب بـ 21%، ولم

شكل رقم 12 : توزيع الانتاج الحيواني في الضفة الغربية وقطاع غزة
حسب النوع (1997)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية - 1997.

خلال الفترة 1988 - 1992 (بمقدار 1995) الى حوالي 10.9% في المتوسط خلال الفترة (1994-1997) والى 6.4% في نهاية عام 1997.

2-2-1-3 العمالة الزراعية

شهد القطاع الزراعي تدبذباً كبيراً في عدد العاملين منذ بدء عملية التسوية السياسية (الشكل رقم 31). خصوصاً في الضفة الغربية، حيث ارتبط عدد ونسبة العاملين في هذا القطاع بتطورات العلاقات الفلسطينية-الاسرائيلية وما يتبعها من اجراءات اسرائيلية، فكان عدد العاملين بالزراعة يزداد بشكل ملحوظ في فترات الحصار والإغلاق، حيث كان هذا القطاع يستوعب جزءاً من العمال الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد

بلغت القيمة المضافة في القطاع

الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1997 نحو 262.2 مليون

دولار تمثل 33.3% من قيمة الانتاج

الزراعي، وقد ساهمت الضفة الغربية

(باستثناء العاصمة-القدس) بـ 161.5 مليون

دولار ممثلة 61.6% من اجمالي حصة القطاع

الزراعي، فيما ساهم قطاع غزة بـ 100.7

مليون دولار تمثل 38.4%. وشكل اسهام

القطاع

الزراعي في تكوين ناتجها المحلي عام

1997 نحو 6.9%

للضفة و 8%، لقطاع غزة. وتشير المعطيات

الى اتجاه متزايد في تراجع الاهمية النسبية

لمساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج

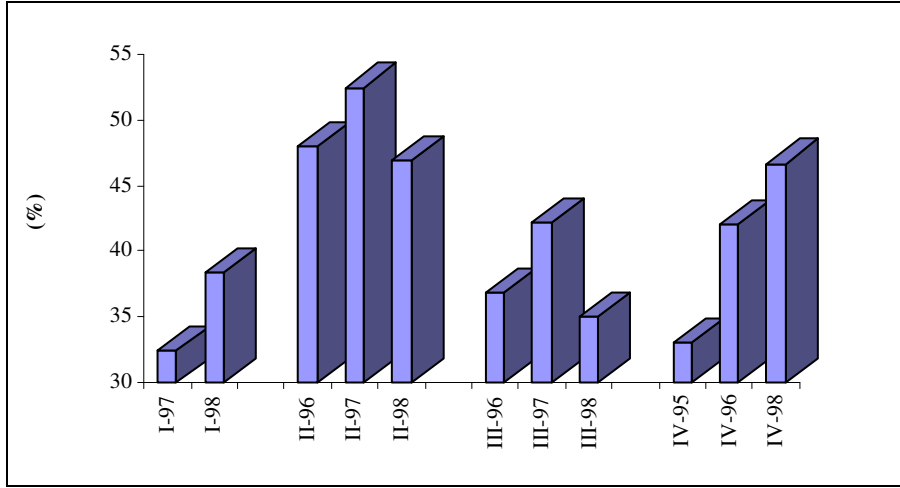
المحلي الاجمالي من 35.4% في المتوسط

اجمالي العاملين في الاقتصاد المحلي. تفاوتت نسبتهم بين الضفة والقطاع فبلغت نحو 16.5% من اجمالي العاملين في الضفة الغربية، و7.7%، من اجمالي العاملين في قطاع غزة.

الاسرائيلي، لعدم تمكنهم من الوصول الى سوق العمل هناك بسبب الحصار والاعلاق. (ديوان وشعبان، 1999).

بلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1997 حوالي 51,908، يمثلون نحو 13.2% من

شكل رقم 31: نسبة العمالة في القطاع الزراعي الى اجمالي العمالة في الاقتصاد المحلي خلال الفترة (1997-1998)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، اعداد مختلفة.

الفلسطيني وانخفاض عائدته مقارنة بالقطاعات الأخرى، وصعوبات التسويق، والتصدير، والتمويل، وعدم استخدام التقنيات الزراعية الحديثة، والتي أدت جميعها إلى تراجع الإنتاج الزراعي وتراجع مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تراجع العمالة الزراعية إلى نحو 13.2% فقط عام 1997.

2-2-1-4 التجارة الخارجية بالمنتجات الزراعية

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، إلى أن الصادرات الزراعية الطازجة للضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغت عام 1997 نحو 35 مليون دولار، تمثل 9.2% من إجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية، فيما بلغت قيمة الواردات الزراعية حوالي 114.9 مليون دولار تشكل 5.3% من إجمالي

وتجدر الإشارة إلى التراجع الحاد في القدرة التشغيلية للقطاع الزراعي الفلسطيني، فقد كان هذا القطاع يستوعب عام 1969 نحو 40% من إجمالي العمالة الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتراجعت تدريجياً إلى أن بلغت نسبة العمالة الزراعية عام

1993 حوالي 23% من إجمالي العمالة

الفلسطينية في الاقتصاد المحلي للضفة والقطاع. وتعود أسباب التدهور المستمر في القدرة التشغيلية للقطاع الزراعي إلى مجموعة من العوامل أبرزها: سياسات وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي وخصوصاً مصادرة الأراضي، وتقييد استخدام المياه، واستقطاب سوق العمل الإسرائيلي لجزء هام من العمالة الزراعية، وارتفاع كلفة الإنتاج الزراعي

تراجع قدرة الصادرات الزراعية الفلسطينية على تغطية الواردات الزراعية، الى تقييد عملية دخول المنتجات الزراعية الفلسطينية الى السوق الاسرائيلي، رغم ان الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني-الاسرائيلي /بروتوكول باريس/ ينص على ازالة كافة القيود المفروضة على الصادرات الزراعية الفلسطينية للسوق الاسرائيلي قبل شهر كانون الثاني 1998. كما يعود كذلك الى تقييد عملية التبادل بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والعاصمة-القدس، كما تعود ايضاً الى تقييد اسرائيل لعملية التصدير الفلسطيني الى الاسواق الخارجية بسبب استمرار سيطرتها على المعابر.

وفيما يتعلق بالصادرات الزراعية الفلسطينية الى الاردن وعبره للدول العربية، والتي كانت تشكل تقليدياً أهم المنافذ التسويقية للصادرات الزراعية الفلسطينية، خصوصاً في عقدي السبعينات والثمانينات، فإن بيانات الجهاز المركزي للإحصاء تدل على محدودية هذه الصادرات، حيث لم تزيد حصة الأردن من الصادرات الزراعية للضفة والقطاع عام 1997 عن 3.2% وحصة بقية الدول العربية عن 1.1%. كما ان الاتحاد الأوروبي لم يستوعب عام 1997 اكثر من 1% من اجمالي الصادرات الزراعية للضفة والقطاع.

2-2-2 قطاع الصناعة

لا تتوفر بيانات دقيقة وموثوقة حول انتاج قطاع الصناعات الاستخراجية عام 1997*، وبصفة عامة فإن هذا القطاع صغير ومحدود خصوصاً في ظل استمرار عدم السيطرة الفلسطينية على الثروات المعدنية في البحر الميت، ومحدودية سيطرتها على مساحات واسعة من أراضي الضفة والقطاع، ويكاد يقتصر انتاج هذا القطاع على انتاج

الواردات السلعية للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1997. ولم تزيد نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية عام 1997 عن 30.5%. وسجل ميزان التبادل التجاري بالمنتجات الزراعية عام 1997 عجزاً مقداره 79.9 مليون دولار. يشكل 4.5% من العجز في الميزان التجاري السلعي لذلك العام. وتدل بيانات التركيب السلعي للصادرات الزراعية الفلسطينية عام 1997 الى مساهمة قطاع الانتاج النباتي بالجزء الاكبر من الصادرات الزراعية حيث ساهم قطاع الخضروات بـ 53% والحمضيات بـ 12.8% والتوت الأرضي والزهور 1.5% و0.3%، على التوالي.

كما تشير البيانات المتاحة حول اتجاه الصادرات الزراعية الفلسطينية، الى ان معظم تلك الصادرات قد اتجه الى اسرائيل، حيث شكلت قيمة وارداتها الزراعية من الضفة وغزة 32.1 مليون دولار، تمثل حوالي 91.7% من اجمالي الصادرات الزراعية للضفة والقطاع عام 1997. كما كانت اسرائيل المصدر الاساسي للواردات الزراعية الفلسطينية حيث بلغت قيمة واردات الضفة والقطاع الزراعية من اسرائيل نحو 107.1 مليون دولار تمثل 93.2% من اجمالي الواردات الزراعية الفلسطينية. وبلغ العجز التجاري الفلسطيني بالمنتجات الزراعية مع اسرائيل عام 1997 نحو 75 مليون دولار يمثل 93.8% من اجمالي العجز التجاري الفلسطيني بالمنتجات الزراعية. وتعود اسباب

قيماً سالبة تمثل نسباً هامة من قيمة راس المال، وصلت نسبتها في بعض الفروع الى حوالي 17%.

الكسارات والمحاجر والرمل، وعليه، فسوف يقتصر التركيز في هذا العدد على قطاع الصناعة التحويلية.

تشير بيانات المسح الصناعي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء، الى ان إنتاج الصناعة التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ عام 1997* نحو 1,048.1 مليون دولار. وبلغت القيمة المضافة للصناعة التحويلية في نفس العام 542.7 مليون دولار مشكلة 51.8% من قيمة الانتاج الصناعي ومساهمة بحوالي 13% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للضفة والقطاع خلال ذلك العام.

من ناحية ثانية، بلغ عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية عام 1997 حوالي 60 ألف عامل يمثلون نحو 16.1% من اجمالي العاملين في الاقتصاد المحلي للضفة والقطاع.

تشير بيانات المسح الصناعي لعام 1997 الى ان قيمة الاستثمار الإجمالي في الصناعة التحويلية في الضفة والقطاع قد بلغت حوالي 37.7 مليون دولار فيما بلغ اهتلاك رأس المال نحو 44.3 مليون دولار. وعليه، يكون صافي الاستثمار في هذا القطاع سالبا بمقدار 6.7 مليون دولار. ويظهر الجدول رقم (4) صافي الاستثمار في عدد من فروع الصناعة التحويلية حيث سجل بعضها

* يتعذر احتساب معدل النمو الصناعي عام 1997 مقارنة بعام 1996 وذلك لاختلاف المنهجية التي اتبعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في المسح الصناعي لعام 1997. كما تتباين الإحصاءات الخاصة بقطاع الصناعة الواردة في المسح الصناعي مع تلك الواردة في الحسابات القومية بشكل كبير، وبالنظر الى صعوبة ترجيح أي منهما. فقد تم استخدام بيانات الحسابات القومية بالنسبة للاداء الكلي فيما تم الاعتماد على بيانات المسح في الاداء القطاعي لانه اكثر تفصيلا.

جدول رقم 4 : صافي التكوين الرأسمالي الثابت لفروع صناعية مختارة
في الضفة الغربية وقطاع غزة* (1997)

الصناعة	صافي التكوين الرأسمالي الثابت خلال 1997 (الف دولار)	نسبته من قيمة رأس المال في بداية 1997 (%)
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	-748	-1.37
صناعة المنسوجات	-452.9	-8.1
صناعة الملابس	1875	5
صناعة الجلود والحقائب	-188	-1.6
صناعة المواد والمنتجات الكيماوية	-4043	-16.9
صناعة منتجات المعادن اللافلزية	-5425	-3.7
صناعة منتجات المعادن	45.4	0.1
اجمالي القطاع الصناعي	-6744	-1.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي - 1997، رام الله 1999.

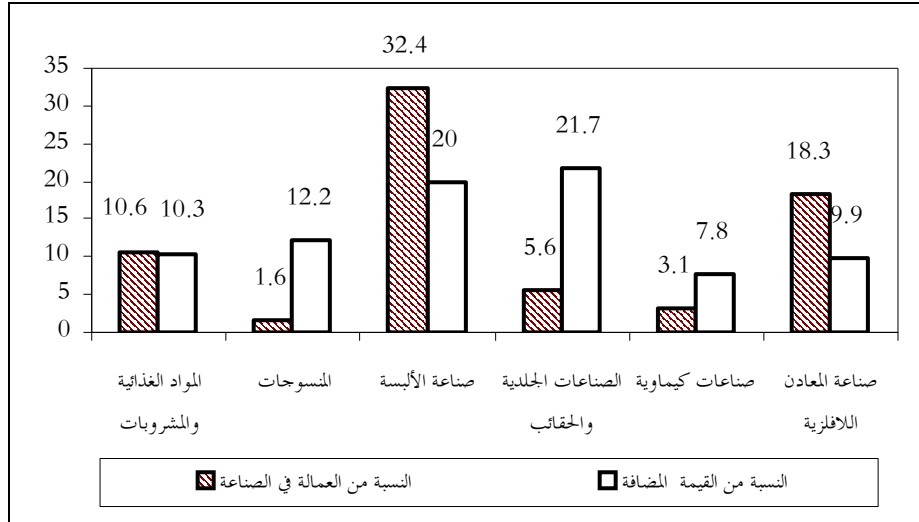
• باستثناء العاصمة - القدس.

بعض فروع الصناعات التحويلية في القيمة المضافة والعمالة للقطاع.

وفيما يتعلق باسهام قطاع الصناعة التحويلية في الصادرات، تدل البيانات على أن هذا القطاع قد اسهم عام 1997 بنحو 42.6% من اجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية. وبلغت قيمة صادراته حوالي 161.8 مليون دولار يمثل 15.4% من اجمالي إنتاج هذا القطاع.

وفيما يتعلق بهيكل الصناعة التحويلية الفلسطينية تشير بيانات المسح الصناعي، الى ان صناعتي الملابس والنسيج تساهمان بحوالي 32.4% من مجمل القيمة المضافة للصناعات التحويلية، وتشغلان نحو 34% من اجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية. تليها الصناعات الجلدية والحقائب والاحذية التي تساهم بـ 21.7% من اجمالي القيمة المضافة وتشغل نحو 5.6% من اجمالي العمالة، ثم صناعة المواد الغذائية والمشروبات التي تساهم بـ 10.3% في القيمة المضافة و 10.6% في العمالة. والشكل رقم (14) يوضح مساهمة

شكل رقم 14: النسبة المئوية لتوزيع القيمة المضافة والعمالة على فروع الصناعة التحويلية المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة*، 1997



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي - 1997، رام الله 1999.
 • باستثناء العاصمة - القدس.

قطاع الصناعة التحويلية، كما يبين الأهمية النسبية لصادرات تلك الفروع إلى إجمالي مبيعاتها خلال عام 1997، حيث تتضح أهمية الأسواق الخارجية بالنسبة لكل من صناعة الملابس والمنسوجات، وصناعة الجلود والأحذية والحفائب، وصناعة الحجر والرخام.

وقد أسهم قطاع الحجر والرخام بجزء كبير من الصادرات الصناعية عام 1997 حيث شكلت صادراته 42.5% من إجمالي إنتاجه و33.3% من إجمالي قيمة صادرات قطاع الصناعة التحويلية. ويبين الجدول رقم (5) مساهمة الفروع الصناعية المختلفة في صادرات

جدول رقم 5: مؤشرات التصدير لصناعات مختارة في الضفة الغربية وقطاع غزة* (1997) (%)

النسبة المئوية للصادرات الإجمالية للمبيعات	حصتها من صادرات الصناعة التحويلية	الصناعة
8	8.6	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات
46	4.5	صناعة المنسوجات
30.7	7.2	صناعة الملابس
47.6	8.8	صناعة الجلود والحفائب
44	7.4	والأحذية
14	4.3	صناعة المواد والمنتجات الكيماوية
3.7	0.4	(منها صناعات دوائية)
21	38.5	صناعة منتجات المعادن اللافلزية
41.2	33.3	(منها قطع وتشكيل الحجر)
	29.1	أخرى
15.4	100	إجمالي القطاع الصناعي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي لعام 1997، رام الله 1999.
 * باستثناء العاصمة - القدس.

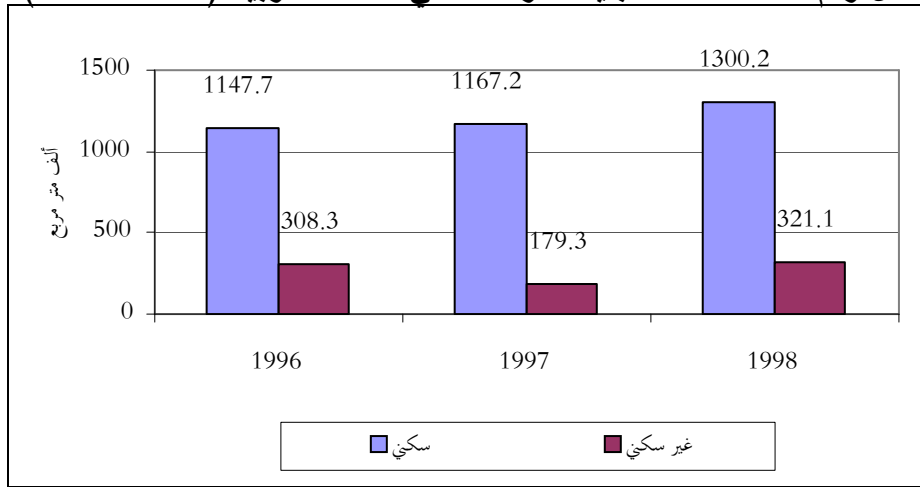
3-2-2 قطاع الإنشاءات

استمر التوسع في قطاع الإنشاءات

خلال النصف الثاني من عام 1998. فقد ازدادت المساحة المغطاة برخص البناء في الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو 395 ألف م² أي بزيادة بلغت نسبتها حوالي 25.6% مقارنة بعام 1997 (الملحق الإحصائي - جدول رقم 9/2). وكانت نسبة الزيادة في قطاع غزة (61.9%) أعلى منها في الضفة الغربية (20.4%).

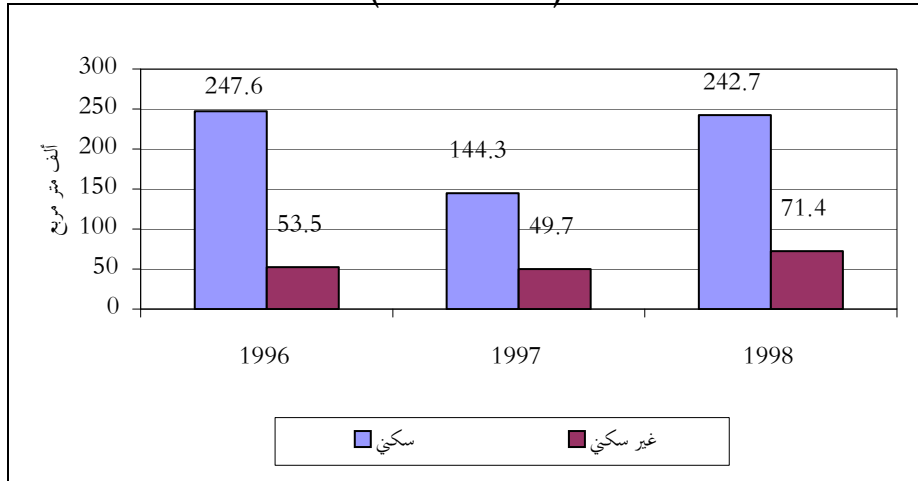
كما كانت نسبة الزيادة في البناء غير السكني (71%) أعلى منها في البناء السكني، (7.5%)، مما أدى إلى تراجع الأهمية النسبية للتراخيص في البناء السكني من 85.1% عام 1997 إلى 79.7% عام 1998. والشكلين رقم (51) و (61) يوضحان تطور مساحة الابنية المرخصة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات 1996-1998.

شكل رقم 51: مساحة الابنية المرخصة في الضفة الغربية (1996-1998)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الإنشاءات ورخص الابنية، اعداد مختلفة.

شكل رقم 61 : مساحة الابنية المرخصة في قطاع غزة خلال الفترة (1996-1998)

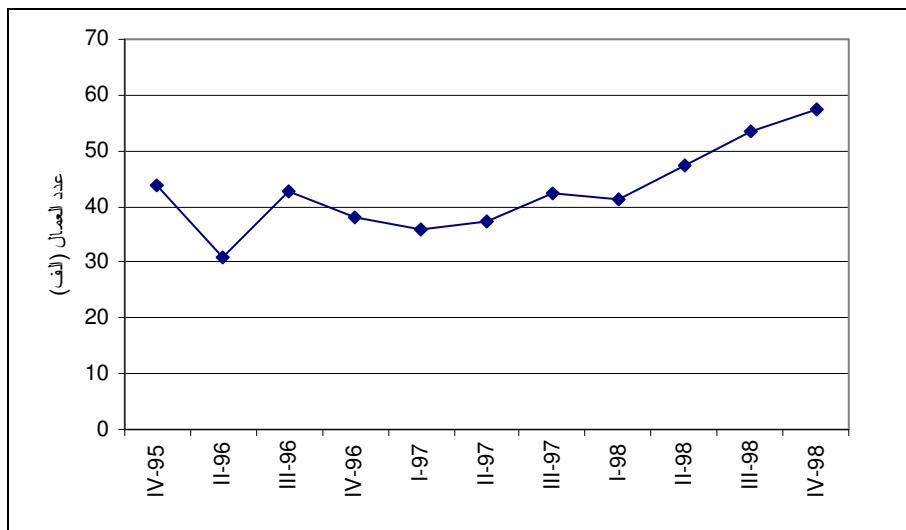


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الإنشاءات ورخص الابنية، اعداد مختلفة.

رقم 17). فقد اسهم قطاع الإنشاءات بدور هام في توفير فرص العمل الجديدة في الاقتصاد المحلي بلغت نسبته نحو 31.5% من مجموع فرص العمل الجديدة المولدة في القطاع الخاص خلال عام 1998.

من ناحية اخرى، ونتيجة للتوسع في قطاع الإنشاءات، ازداد عدد العاملين في هذا القطاع حيث وصل في عام 1998 الى نحو 57 ألف عامل، وهو أعلى مستوى وصله منذ بدء عملية التسوية السياسية (الشكل

شكل رقم 17 : اجمالي التشغيل في قطاع الإنشاءات في الاقتصاد المحلي (1995-1998)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، اعداد مختلفة.

4-2-2 قطاع السياحة

تم افتتاح فندقين جديدين خلال النصف الثاني من عام 1998 ليصل العدد الإجمالي للفنادق في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 1998 الى 92 فندقاً

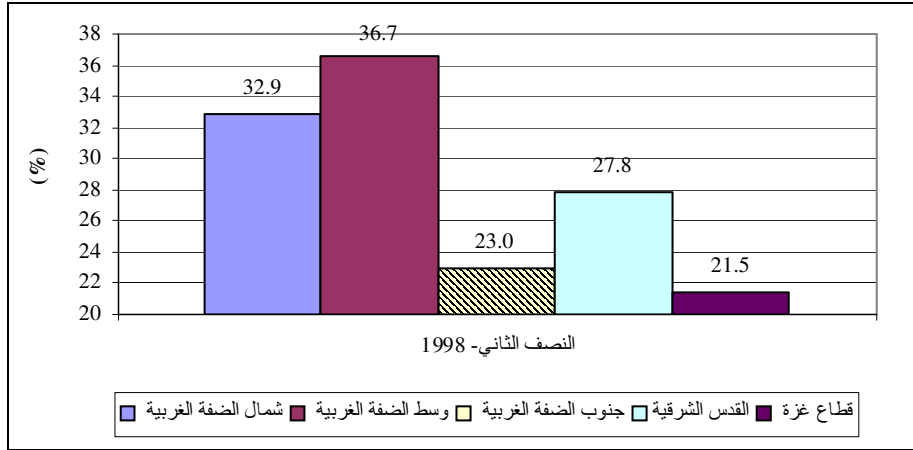
تحتوي على 3682 غرفة فندقية، يتركز 91.4% منها (3366 غرفة) في الضفة الغربية (بما في ذلك العاصمة-القدس) و8.6% (316 غرفة) في قطاع غزة. وتتوزع الغرف الفندقية في الضفة على مختلف المناطق، يتركز ثلثاها في العاصمة-القدس (2225 غرفة)، وحوالي 24.7% في منطقة جنوب الضفة التي تضم مدينة بيت لحم (832 غرفة) و2.5% في شمال الضفة (84 غرفة) و4.7% في وسط الضفة (225 غرفة). (الملحق الاحصائي - جدول رقم 10/2).

وتجدر الإشارة الى ان نسب إشغال الغرف الفندقية الفلسطينية عام 1998 ما زالت بالغة التدني،

حيث بلغت في المتوسط 22.7% ولم تزد في حدها الأقصى عن 36.7% في وسط الضفة، تنخفض الى 32.9% في شمال الضفة والى 27.8% في جنوب الضفة و23% في العاصمة-القدس و21.5% في قطاع غزة.

ويعود انخفاض نسب الاشغال الى استمرار السياسات والممارسات الاسرائيلية الخاصة بتقييد حركة السياح من والى المناطق الفلسطينية، حيث ما زالت اسرائيل تسيطر على المنافذ الفلسطينية. كما يعود الى تراجع قطاع السياحة الاسرائيلي بسبب تراجع عملية التسوية، حيث ما زالت السياحة الى فلسطين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياحة الاسرائيلية. وعلى الرغم من تدني نسب إشغال الغرف الفندقية، ما زال القطاع الفندقية في الضفة الغربية وقطاع غزة بحاجة الى توسع كبير لاستيعاب الأعداد الكبيرة من السياح المتوقع قدومهم الى فلسطين عامي 2000 و2001 لحضور احتفالات الالفية الثالثة لمولد السيد المسيح عليه السلام.

شكل رقم 18 : متوسط إشغال الغرف في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 1998



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، اعداد مختلفة.

أظهرت مسح القوى العاملة بان عدد العاملين في قطاع الخدمات قد بلغ عام 1997 نحو 215,000 عاملاً يمثلون حوالي 58.4% من مجموع العاملين في الاقتصاد المحلي للضفة والقطاع خلال ذلك العام.

وساهم قطاع الخدمات بنحو 46.5% (22,000) من اجمالي فرص العمل الجديدة التي تم توليدها في القطاع الخاص خلال تلك الفترة.

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات حول الاستثمار في قطاع الخدمات ككل، إلا أن المؤشرات المتاحة تدل على استئثار قطاع الخدمات بالجزء الأكبر من التكوين الرأسمالي الثابت حيث تشير بيانات مسح الخدمات وبيانات مسح المالية والتأمين الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء لعام 1997، الى أن

وفيما يتعلق باعداد السياح القادمين لفلسطين خلال النصف الثاني من عام 1998 لا تتوفر بيانات موثوقة حولهم، فالبيانات الوحيدة المتاحة هي لزوار كنيسة المهد في بيت لحم، والتي تشير الى ارتفاع عددهم بنسبة 6.6% عن مستواه في النصف الثاني من عام 1997. فقد بلغ عدد زوار كنيسة المهد عام 1998 نحو 601 ألف زائر. أي بزيادة قدرها حوالي 11.7% مقارنة بعام 1997. (الملحق الاحصائي - جدول رقم 11/2).

5-2-2 قطاع الخدمات

تشير بيانات الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الى ان القيمة المضافة في قطاع الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغت 2800 مليون دولار عام 1997، تمثل نحو 67.1% من اجمالي الناتج المحلي للضفة والقطاع. كما

الغربية وقطاع غزة عام 1997 قد بلغت نحو 380.4 مليون دولار، كما بلغت قيمة وارداتهما السلعية حوالي 2,164 مليون دولار.

وبذلك سجل الميزان التجاري السلعي للضفة والقطاع عجزاً تجارياً بلغ نحو 1,784 مليون دولار. ومثل هذا العجز التجاري 42% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي للضفة والقطاع، وهي النسبة الاعلى بين الدول المجاورة. جدول رقم (6).

صافي الاستثمار في قطاع الفنادق والتجارة والمطاعم في الضفة والقطاع (باستثناء العاصمة- القدس)، قد بلغ عام 1997 حوالي 10.2 مليون دولار. وبلغ صافي الاستثمار في المؤسسات المالية 20.5 مليون دولار. مقارنة بذلك، كان صافي الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية في نفس السنة سالبا (6.7- مليون دولار).

2-2-6 قطاع التجارة الخارجية

تشير إحصاءات التجارة الخارجية الصادرة حديثاً عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الى إن الصادرات السلعية للضفة

جدول رقم 6 : الميزان التجاري لبعض دول المنطقة عام 1997

العجز التجاري		الواردات	الصادرات	الدولة
نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي	(مليون دولار)	(مليون دولار)	(مليون دولار)	
25.7	-1,813	3,648	1,835	الأردن
10.4	-8,632	14,157	5,525	مصر
16.4	-5,848	27,742	21,895	إسرائيل
42.0	-1,784	2,164	380.4	الضفة والقطاع

المصدر: International Monetary Fund World Economic outlook, April 1999

وتيرة نمو الواردات السلعية الفلسطينية بمعدلات تفوق بكثير معدلات النمو في الصادرات السلعية، ويعود ذلك لجملة من الاسباب ابرزها: ضعف قاعدة الانتاج المحلي بسبب الإرث الثقيل للإحتلال الإسرائيلي الطويل من جهة، ولاستمرار وتكثيف سياسات الحصار والاعلاق خلال

وعلى الرغم من تعذر امكانية مقارنة بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية للفترة التي اعقبت بدء عملية التسوية السياسية في عام 1993، مع البيانات المماثلة الصادرة قبل تلك الفترة، لاختلاف المنهجية والمصادر. الا ان المعطيات المتاحة تشير الى ارتفاع وتسارع

ثلث الصادرات الصناعية، والصناعات الغذائية والمشروبات بـ 8.6%، والاحذية بـ 7.4%، وصناعة الملابس بـ 7.2%

اما التركيب السلعي للواردات، فإن المعطيات المتاحة تشير الى استمرار سيطرة السلع الاستهلاكية على هيكل واردات الضفة والقطاع، مع تنام بطيء في الواردات من المواد الاولية والسلع نصف المصنعة. ولم تزد حصة المستوردات من الآلات والمعدات عن 5% من اجمالي الواردات الصناعية الفلسطينية عام 1997.

2-2-6-2 اتجاهات التجارة الخارجية الفلسطينية

ما زالت اسرائيل تهيمن على التجارة الخارجية الفلسطينية استيراداً وتصديراً. حيث تشير البيانات الصادرة حديثاً عن الجهاز المركزي للإحصاء الى ان نحو 84% من اجمالي واردات الضفة والقطاع عام 1997 تأتي من اسرائيل (اسرائيلية المنشأ أو معاد تصديرها وتدخل السوق الفلسطيني كسلع اسرائيلية) كما ذهب الى اسرائيل وأسواق التصدير الإسرائيلية حوالي 94.2% من إجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية خلال ذلك العام.

ورغم بروز مؤشرات ايجابية حول تنامي التجارة الفلسطينية المباشرة مع العالم

المرحلة الانتقالية من جهة اخرى، وقيام اسرائيل، خلافا للاتفاق، بتقييد حرية حركة السلع والأشخاص بين كل من الضفة الغربية، والعاصمة-القدس، وقطاع غزة، وبينهم وبين العالم الخارجي. حيث ما زالت اسرائيل تسيطر على منافذ الإتصال بين تلك المناطق، وكذلك على منافذ الاتصال الفلسطيني بالعالم الخارجي.

2-2-6-1 التركيب السلعي للتجارة الخارجية

لا تتوفر بيانات تفصيلية حول التركيب السلعي للتجارة الخارجية الفلسطينية، لكن المعطيات المتاحة حول التركيب السلعي للصادرات تشير الى تزايد محدودة مساهمة قطاع الزراعة في صادرات الضفة والقطاع. حيث لم تزد قيمة صادراتها الزراعية عام 1997 عن 35 مليون دولار تمثل 9.2% من اجمالي الصادرات الفلسطينية لذلك العام، يتكون معظمها من الخضروات (53% من الصادرات الزراعية). من ناحية اخرى فقد بلغت قيمة الصادرات الصناعية الفلسطينية /الاستخراجية والتحويلية/ نحو 345.4 مليون دولار تمثل حوالي 90.8% من اجمالي الصادرات الفلسطينية عام 1997. وتساهم منتجات صناعة الحجر والرخام بنحو

الخارجي، خصوصاً في مجال الاستيراد، حيث يتزايد عدد الوكلاء والموزعين والمستوردين المباشرين من الضفة والقطاع. إلا أن نسبة التجارة الفلسطينية المباشرة، كما سبقت الإشارة، ما زالت بالغة التدني. فلم تزد نسبة الواردات المباشرة عن 16%، تأتي 7% منها من الاتحاد الأوروبي و7% من بقية الدول الأجنبية. أما واردات الضفة الغربية وقطاع غزة من الدول العربية، فلم تزد قيمتها عام 1997 عن 53.9 مليون دولار، تمثل 2% فقط من إجمالي قيمة وارداتها خلال ذلك العام (56.3% من مصر، 42.7% من الأردن و1% من بقية الدول العربية عبر الأردن ومصر).

بتعبير آخر، فإن بروتوكول باريس الاقتصادي، وإن أسهم في فتح محدود للسوق الفلسطيني أمام الاستيراد من الدول العربية (القوائم السلعية A1, A2, B) إلا أن الواردات الفلسطينية من الدول العربية ما زالت متدنية، ولم ترق إلى المستوى الممكن، حيث تدل المعطيات المتاحة على أن حجم السلع المصرية والأردنية المتاحة في الأسواق الفلسطينية يفوق ذلك الذي تظهره البيانات الرسمية. ذلك أن إسرائيل تعمد إلى إعادة تصدير جزء هام من وارداتها من السلع

الأردنية والمصرية للسوق الفلسطيني حيث تدخلها باعتبارها سلع إسرائيلية. على صعيد الصادرات، تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نحو 94.2% من إجمالي صادرات الضفة والقطاع قد توجه إلى إسرائيل أو أسواق التصدير الإسرائيلية. ولم تزد قيمة الصادرات الفلسطينية إلى الدول العربية (الأردن ومصر وعبرهما) عام 1997 عن 19.25 مليون دولار تمثل حوالي 5% من إجمالي الصادرات الفلسطينية لذلك العام، ولا تزيد عن ثلث المستوى الذي كانت عليه خلال عقدي

السبعينات والثمانينات. فعلى الرغم من توقيع اتفاقات للتعاون الاقتصادي والتجاري الفلسطيني - المصري، والفلسطيني-الأردني، إلا أن تلك الاتفاقات لم تسهم حتى الآن في زيادة الصادرات الفلسطينية إلى الدول العربية، وما

زال ذلك يتطلب جهوداً مكثفة لتحويل تلك الاتفاقات إلى سياسات وبرامج عمل وتسهيلات فعلية. والجدول رقم 7 يوضح تجارة الضفة والقطاع عام 1997 مع الدول العربية.

جدول رقم 7: تجارة الضفة والقطاع مع الدول العربية عام 1997
(ملايين الدولارات)

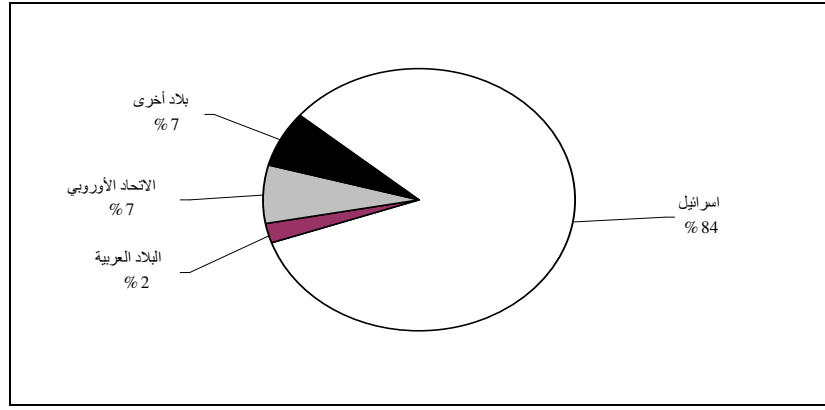
الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	الدولة
-5.84	23.04	17.20	الأردن
-30.35	30.37	.02	مصر
+1.32	.53	1.85	الدول العربية الأخرى

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية - 1997 رام الله، تموز 1999

وتجدر الإشارة إلى توفر فرص هامة لتعزيز التبادل التجاري الفلسطيني-العربي، استيراداً وتصديراً، بالرغم من محدوديته في الوقت الراهن. لكن ذلك يتطلب تبني سياسات واستراتيجيات فلسطينية وعربية بعيدة المدى، تؤسس لاستئناف علاقات اقتصادية وتجارية تركز على المصالح المشتركة وتبادل المنافع، كما يتطلب تطويراً للمعابر التجارية بين فلسطين وكل من مصر والأردن، ولتجارة الترانزيت الفلسطينية عبرهما.

وينطوي إنشاء مرافق النقل التجاري في مطار غزة الدولي، والبدء في إنشاء ميناء غزة البحري على أهمية قصوى، لتعزيز وتنمية التجارة الخارجية الفلسطينية المباشرة. والشكل رقم (19) يوضح الواردات الفلسطينية حسب المصدر.

شكل رقم 19: الواردات الفلسطينية حسب المصدر (1997)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، احصاءات التجارة الخارجية - 1997 رام الله، تموز 1999.

2-2-6-3 الميزان التجاري

تدل بيانات التجارة الخارجية الصادرة حديثاً عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الى ارتفاع متسارع في عجز الميزان التجاري للضفة الغربية وقطاع غزة خلال المرحلة الانتقالية، نتيجة لنمو الواردات بمعدلات تفوق كثيراً معدلات النمو في الصادرات. وقد

تنامى العجز التجاري مع اسرائيل ليصل عام 1997 الى نحو 1,445 مليون دولار امريكي. مقارنة بـ 854

مليون دولار عام 1992 أي بزيادة بلغت نسبتها 69.2% منذ بدء المرحلة الانتقالية. وتجدر الإشارة الى

ان تنامي العجز التجاري السلعي مع اسرائيل قد ترافق

مع انخفاض كبير في عائدات العمالة الفلسطينية العاملة

في الاقتصاد الاسرائيلي، والتي كانت تسهم بتمويل الجزء الاكبر من العجز في الميزان التجاري السلعي. حيث انخفض دخل عمال

الضفة الغربية وقطاع غزة العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي من نحو 896 مليون دولار عام 1992 الى حوالي 481.4 مليون دولار عام 1997. وقد تم تمويل الفجوة التمويلية من العون الدولي، المفترض به ان يمول عملية الاصلاح واعادة الاعمار، وتم تدوير معظمه لتمويل الواردات السلعية من اسرائيل أو عبرها.

من ناحية اخرى تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الى ان الميزان التجاري الفلسطيني عام 1997 قد سجل عجزاً مع كل من الاردن ومصر بلغ مقداره 5.84 مليون دولار و 30.37 مليون دولار على التوالي.

2-2-7 المالية العامة

2-2-7-1 الموازنة العامة

لا تتوفر بيانات رسمية حول الميزانية الفعلية لعام 1998، غير أنه تم تضمين مشروع قانون الموازنة للسنة المالية 1999

التي أقرها المجلس التشريعي في
1999/8/12 بيانات حول إعادة التقدير لعام
1998 (الملحق الاحصائي - جدول رقم
12/2).

2-2-7-1-1 الإيرادات العامة

قدرت الإيرادات العامة لعام 1998

بنحو 921.48 مليون دولار، تحقق منها
كإعادة تقدير حوالي 901.21 مليون دولار
بانخفاض بنحو 2.2%، نتيجة للانخفاض في
كل من الإيرادات غير الضريبية بحوالي
71.6%، وإيرادات المقاصة بنحو 4.1% عن
التقديرات
في الموازنة. عوض جزء منها بزيادة في
الإيرادات الجمركية بنحو 22.7% عن المقدر
لها في الموازنة، وذلك
بسبب زيادة الاستيراد المباشر.

وقد بلغت نسبة الزيادة في الإيرادات
العامة (المحلية ودعم الموازنة الجارية) عام
1998 حوالي 32% مقارنة بعام 1997.
(شكلت الإيرادات المحلية 99.7% منها مقابل
94.7% في عام 1997) بزيادة قدرها نحو
39.2% عن مستواها في عام 1997. ولم
تزد قيمة المنح لدعم الموازنة عام 1998 عن
1.26 مليون دولار مقابل 36.31 مليون
دولار في عام 1997.

وتشير بنية الإيرادات المحلية، إلى
ارتفاع في الأهمية النسبية للإيرادات

الضريبية من 77.6% عام 1997 إلى
86.4% عام 1998، يأتي حوالي 58.7%
منها من ضريبة القيمة المضافة والمكوس،
التي زادت بحوالي 70.7% عن مستواها في
عام 1997، كما تأتي حوالي 30.8% منها من
الجمارك، التي زادت إيراداتها بنحو 61.6%
عن عام 1997.

أما ضرائب الدخل والإرباح فقد
ساهمت بحوالي 10.2% فقط من إجمالي
الإيرادات الضريبية عام 1998، منخفضة
بحوالي 7.4% عن مستواها في عام 1997.
ويعود السبب الأساسي في زيادة ضرائب
القيمة المضافة والمكوس والجمارك إلى
زيادة الواردات
وخصوصا المباشرة (المحدد مقصدها النهائي
بالضفة الغربية وقطاع غزة). حيث تعود
رسومها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، فيما
تحتفظ الخزينة الإسرائيلية بالرسوم على
الواردات غير المباشرة، والتي تدخل السوق
الفلسطينية باعتبارها سلعا اسرائيلية.

أما الإيرادات غير الضريبية، فقد
انخفضت عام 1998 بنحو 15.8% عن
مستواها في عام 1997 وتراجعت أهميتها
النسبية في إجمالي الإيرادات المحلية من
22.4% إلى 13.6%، وتتكون من رسوم
المواصلات والتأمين الصحي وإيرادات غير
ضريبية أخرى.

من ناحية ثانية، لم يزد حجم العون

الدولي لتمويل المشاريع التطويرية عام 1998 عن 224.45 مليون دولار تشكل نحو

24.9% من اجمالي العون المقدر في

الموازنة، والمبني على التزامات الدول المانحة

ويقل بحوالي 16.8% عن العون الفعلي

لتمويل المشاريع التطويرية في عام 1997.

2-7-2-2 النفقات العامة

قدرت النفقات الجارية لعام 1998

بنحو 894.46 مليون دولار، تمثل الرواتب

والاجور نحو 56% منها، والتحويلية

24.7%، والتشغيلية 19.3%. وقد تم إعادة

تقدير هذه النفقات لكامل عام 1998 بحوالي

867.55 مليون دولار، بانخفاض بلغت نسبته

نحو 4% عن الموازنة بسبب عدم توفر

السيولة النقدية، تمثل الرواتب والاجور

56.2%، والنفقات التحويلية 24.4%،

والتشغيلية 19.4%.

وقد بلغت نسبة الزيادة في حجم

الانفاق الجاري عام 1998 نحو 9.8%

مقارنة بعام 1997، حيث بلغت نسبة الزيادة

في الرواتب والاجور 2.6% والنفقات

التشغيلية 16.2% والتحويلية 35.5%.

فيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية، فقد

قدرت عام 1998 بنحو 31.2 مليون دولار،

وتم إعادة تقديرها بحوالي 27.6 مليون دولار

بانخفاض بنحو الثلث عن مستواها في عام

1997.

كما تم تقدير النفقات التطويرية عام

1998 بنحو 932.7 مليون دولار، بحيث

تسهم الخزينة العامة بـ 32.7 مليون دولار

والدول المانحة بـ 900 مليون دولار وفقا

لتعهداتها بذلك. غير انه تم اعادة تقدير

النفقات التطويرية لكامل عام 1998، بحوالي

238.2 مليون دولار فقط، أي 25.5% من

اجمالي المخطط، واقل بـ 15.5% عن

مستواها في عام 1997. وقد تم

توفير 13.7 مليون دولار لتمويل الانفاق

التطويري من

الخزينة العامة، بزيادة بلغت نسبتها 13.9%

عن عام 1997 ولم توفر الدول المانحة سوى

224.4 مليون دولار تشكل 24.9% من

اجمالي تعهداتها، وتقل بحوالي 16.8% عن

العون الذي قدمته لتمويل المشاريع التطويرية

عام 1997.

2-7-2-3 العجز في الموازنة

تم تقدير العجز في موازنة عام 1998

بنحو 36.9 مليون دولار واعيد تقديره بحوالي

6.4 مليون دولار أي بنحو 17.4% من العجز

المخطط. وذلك بسبب ضبط الانفاق نتيجة لعدم

توفر السيولة النقدية، وبذلك انخفض عجز

الموازنة بحوالي 96% عن مستواه في عام

1997.

قرار تخفيض ضريبة الدخل والارباح يتوقع ان يؤدي في المدى الأبعد الى زيادة عائداتها، نتيجة لتوقع زيادة الاستثمار من جهة وانخفاض نسب التهرب الضريبي من جهة اخرى.

فيما يتعلق بـضريبة القيمة المضافة والمكوس، يتوقع نمو حصيلتها عام 1999 بنحو 3.9%. كما يتوقع ارتفاع عائدات الجمارك بحوالي 7.7% نتيجة للزيادة المضطردة في الاستيراد المباشر. وتم تقدير نمو الإيرادات غير الضريبية بنحو 130.4% عام 1999، حيث يتوقع ارتفاعها من 2.17 مليون دولار الى 5 مليون دولار عام 1999.

2-2-7-4-2 النفقات

قدرت النفقات الجارية لعام 1999 بنحو 1,008.7 مليون دولار، بزيادة بنحو 16% عن عام 1998. وقد بلغت مخصصات الرواتب والاجور نحو 561 مليون دولار، تشكل 55.6% من اجمالي الانفاق الجاري، وتزيد بنحو 15.1% عن عام 1998، وتشتمل على 42.5 مليون دولار كمخصصات، للتطبيق الجزئي لقانون الخدمة المدنية.

تم تقدير النفقات التشغيلية لعام 1999 بنحو 228.8 مليون دولار، بزيادة قدرها نحو 35.7% عن اعادة التقدير لعام 1998، لتشكل نسبتها الى اجمالي النفقات الجارية نحو

2-2-7-4 مؤشرات موازنة عام 1999
أقر المجلس التشريعي الفلسطيني في

1999/8/12 بثمان وثلاثين صوتاً مقابل ثمانية عشر صوتاً الموازنة التقديرية لعام 1999 (الملحق الاحصائي - جدول رقم 13/2) متأخراً نحو عشرة أشهر عن الموعد القانوني المحدد في المادة الثالثة من قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم 98/7.

2-2-7-4-1 الإيرادات

قدرت الإيرادات العامة لعام 1999 بحوالي 1603.8 مليون دولار امريكي، تشكل الإيرادات المحلية نحو 903.8 مليون دولار تمثل 56.3% من اجمالي الإيرادات المتوقعة، وتزيد بحوالي 5.1% عن مستواها في عام 1998. فيما تشكل تقديرات المنح لتمويل المشاريع التطويرية نحو 700 مليون دولار.

فيما يتعلق ببنية الإيرادات المحلية، يتوقع انخفاض في الإيرادات الضريبية بنسبة 5.1% بسبب الانخفاض المتوقع في الضرائب على الدخل والارباح بحوالي 49.8% عام 1999، نتيجة لخفض نسبة الضريبة واعادة النظر في الشرائح الضريبية. وتجدر الإشارة الى ان

22.7%. كما تم تقدير النفقات التحويلية

بحوالي 218.75 مليون دولار، بزيادة 3.4% عن اعادة التقدير لعام 1998، لتشكل 21.7% من اجمالي النفقات الجارية.

فيما يتعلق بالانفاق الراسمالي

والتطويري الممول من الخزينة العامة، فقد تم

تقديره بحوالي 49.23

مليون دولار، بزيادة نحو 30.8% عن اعادة

التقدير لعام 1998. بحيث يخصص 19.23

مليون دولار للنفقات الراسمالية. بانخفاض

بحوالي 30.4% عن اعادة التقدير عام

1998، ويخصص 30 مليون دولار لتمويل

المشاريع التطويرية بزيادة في مساهمة الخزينة

العامة في تمويل تلك المشاريع بحوالي

118.4% من اعادة التقدير لعام 1998.

وفيما يتعلق بدعم الدول المانحة

لتمويل المشاريع التطويرية، فقد قدرت كما

سبقت الاشارة بحوالي 700 مليون دولار،

بالاستناد الى الوعود والتعهدات. وتزيد هذه

التقديرات 211.9% عن اعادة التقدير لعام

1998. وتدل المؤشرات المتاحة للنصف

الاول من عام 1999، على انخفاض حجم

العون الدولي

الى دون المستوى المنخفض الذي شهده عام

1998.

2-2-7-4-3 العجز

قدر العجز المتوقع في الموازنة

الجارية لعام 1999 بنحو 105 مليون دولار،

وذلك بافتراض تحقق كامل الايرادات المقدره،

والالتزام بحدود الـ 42.5 مليون دولار

للتطبيق الجزئي لقانون الخدمة المدنية، وعدم

زيادة التعينات في الوظائف العامة عن 2783

وظيفة المتوقع استحداثها عام 1999 في جميع

مواقع المسؤولية.

وتجدر الاشارة الى ان تقرير لجنة

الموازنة والشؤون المالية حول مشروع قانون

الموازنة العامة لعام 1999 قد ركز في

ملاحظاته على امكانية زيادة الايرادات الفعلية

عام 1999 عن المبالغ المقدره، اذا ما تم

حصر جميع الايرادات الحكومية في وزارة

المالية.

كما اكد تقرير اللجنة على توفر

امكانية ترشيد النفقات، خصوصا اذا ما تم

ضبط التعينات في الوظائف العامة واخضاعها

لقانون الخدمة المدنية. ونوه التقرير كذلك الى

امكانية ترشيد النفقات التشغيلية وخصوصا

على البنود الخاصة بايجارات المباني

الحكومية واستخدام

السيارات الحكومية والسفر.

ولاحظ تقرير اللجنة كذلك عدم رصد

أية مبالغ في الموازنة العامة لانشاء صندوق

الضمان الاجتماعي، الامر الذي قد يتسبب في

استمرار رفض

اسرائيل تحويل مستحقات العمال الفلسطينيين

العاملين

في الاقتصاد الاسرائيلي.

قروض من بنك الاستثمار الاوروبي، بقيمة

170 مليون

دولار تمثل 32% واربعة قروض من

الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي

والاجتماعي، وقرضين من الاوبك وقرض من

الحكومة الاسبانية.

وقد تراوحت اسعار الفائدة على

القروض المبرمة بين صفر /القرض الاسباني/

و6% قروض بنك الاستثمار الاوروبي.

ولا تتوفر تفصيلات حول اوجه

استخدام القروض، لكن تقرير لجنة الموازنة

والشؤون المالية في المجلس التشريعي يشير

الى ان نحو 75% من القروض تستخدم في

تمويل مشروعات خدمية لا تدر عائداً قادراً

على سداد اصل الدين او تكاليف خدمته.

وبالرغم من أهمية القروض الميسرة

باعتبارها مورداً هاماً لدفع عملية التنمية، الا

انه يلاحظ تنام في اتجاه الاعتماد على

القروض لتمويل عملية الاعمار، وتناقص في

المنح الدولية المفترض ان توجه لهذا

الغرض.

الامر الذي يتوقع ان يؤثر سلبياً على مستقبل

عملية التنمية الفلسطينية.

2-2-8 المؤسسات المالية

2-2-8-1 البنوك التجارية

ارتفعت ودائع البنوك في الضفة

والقطاع خلال النصف الثاني من عام 1998

وتجدر الاشارة الى انه بالرغم من

تنامي مساهمة الخزينة العامة في تمويل

المشاريع التطويرية، الا ان قدرة

الخزينة العامة على ذلك ما زالت بالغة

التدني. وما يزال

الاتفاق على تمويل المشاريع التطويرية رهنا

بما يتحقق من العون الدولي الآخذ في

الانخفاض المضطرد، الامر الذي ينعكس

بالسلب على عملية الاعمار واعادة البناء،

وعلى مجمل العملية التنموية الفلسطينية.

2-2-7-5 الدين العام

لا تتوفر بيانات رسمية حول الدين

الحكومي /الداخلي والخارجي/، غير ان تقرير

لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس

التشريعي حول مشروع قانون

الموازنة العامة للسلطة الوطنية للسنة المالية

1999 اشار الى ان عدد القروض التي

ابرمتها السلطة خلال الفترة 1995/9/8 -

1999/6/30 قد بلغت 28 قرضاً بقيمة

اجمالية مقدارها 534.3 مليون دولار، تشكل

حوالي 12.8% من اجمالي الناتج المحلي عام

1998.

وحول مصادر القروض، يشير التقرير

الى ان ثلاثة عشر قرضاً من البنك الدولي،

تبلغ قيمتها 222.5 مليون دولار وتمثل

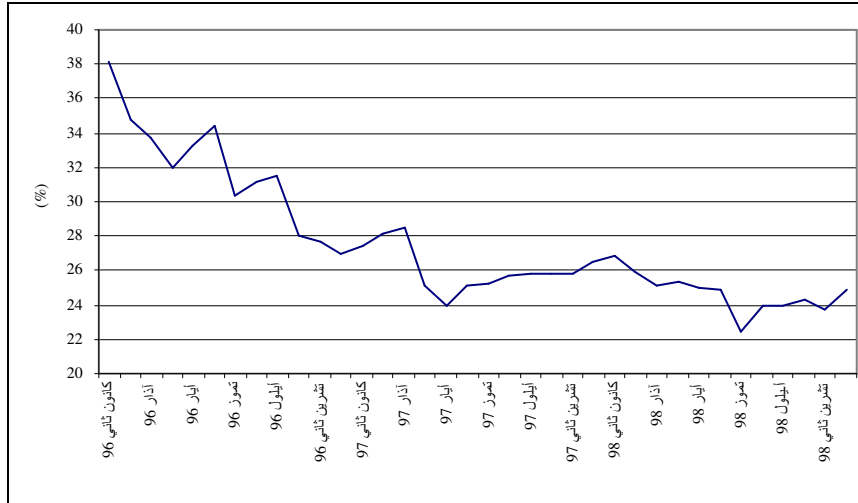
41.7% من اجمالي القروض. وستة

بنسبة 8%، لتصل إلى 2,414.7 مليون دولار، (الملحق الاحصائي - جدول رقم 14/2) وقد كانت نسبة الارتفاع في قطاع غزة 8.1% اعلى قليلا من الضفة الغربية (7.9%). خلافا للاتجاه السائد في السنوات الثلاثة الماضية، ومع ذلك، ففي نهاية كانون أول 1998، بقيت حصة قطاع غزة من مجمل الودائع المصرفية في الضفة والقطاع 25%، أقل من حصتها في عدد السكان (35%). (الملحق الاحصائي - جدول رقم 15/2 و 16/2).

تواصل انخفاض نصيب الحسابات الجارية في مجمل الودائع المصرفية في

الضفة والقطاع، بحيث لم تزد نسبتها عن 28.4% في نهاية كانون أول 1998. غير أن نسبة الحسابات الجارية من مجمل الودائع بقيت أعلى بكثير في الودائع المقيّمة بالشيك، منها في الودائع المقيّمة بالدولار والدينار. ففي نهاية كانون أول 1998، بلغت حصة الحسابات الجارية من الودائع المقيّمة بالشيك 63.3%، بينما بلغت هذه الحصة في الودائع المقيّمة بالدينار والدولار 23.7% و 22.5%، على التوالي. ويعود السبب في ذلك الى استخدام الشيك كوسيلة للدفع وليس كمخزون للقيمة.

شكل رقم 20: حصة قطاع غزة من مجمل الودائع المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1996-1998)



المصدر: حسبت من قبل ماس بناء على بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

بالانخفاض خلال النصف الثاني من عام 1998، بسبب انخفاض قيمة الشيك مقابل

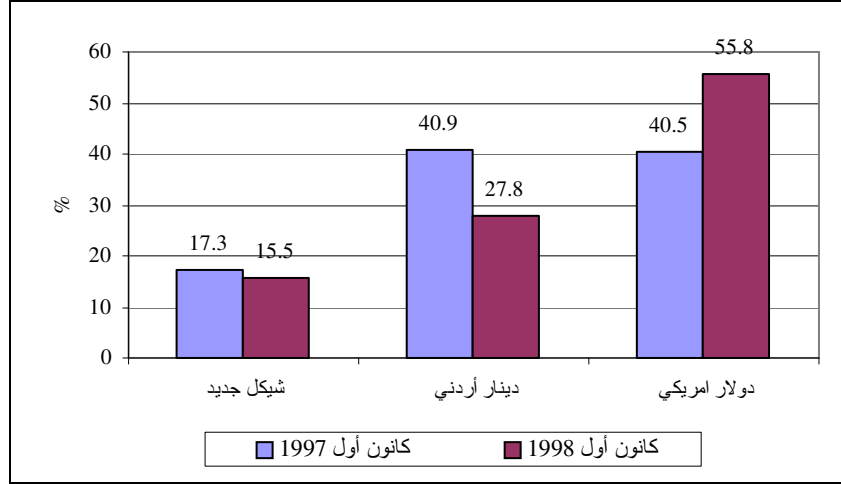
استمرت حصة الشيك من مجمل الودائع المصرفية في الضفة والقطاع

لكون المعاملات الاقتصادية بين الضفة
واسرائيل اكثر تشابكا منها بين قطاع غزة
واسرائيل منذ بدء عملية التسوية، خاصة في
مجال العمالة.

واستمر تزايد دور الدولار في النظام
المصرفي الفلسطيني، فمع نهاية شهر كانون
أول 1998، بلغت حصة الدولار من مجمل
الودائع المصرفية في الضفة والقطاع 61%.
وقد كانت زيادة حصة الدولار بشكل
أساسي على حساب الدينار، خاصة في الضفة
الغربية. (الأشكال 21 و 22).

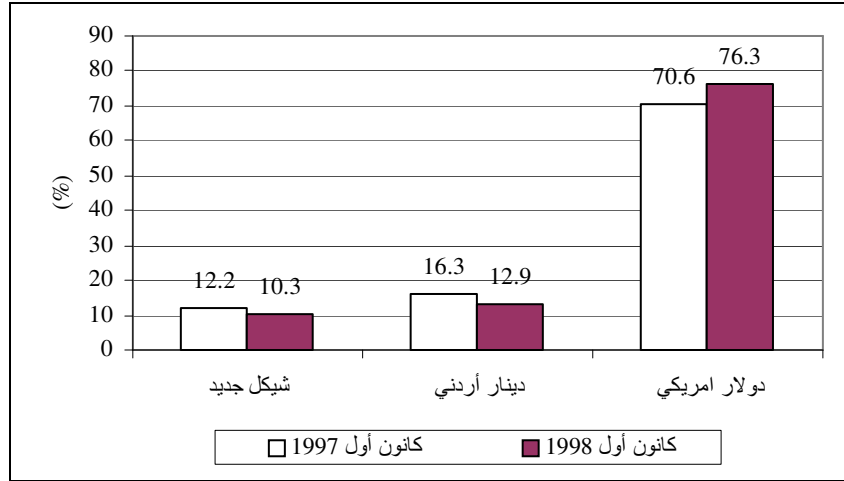
العملات الأخرى. إلا أن نسبة انخفاض حصة
الشيكل من مجمل الودائع في الضفة والقطاع
(من 15.4% إلى 14.2%) بقيت أقل بكثير
من نسبة انخفاض قيمة الشيكل مقابل العملات
الأخرى خلال نفس الفترة (13.9% مقابل
الدولار). ويمكن تفسير ذلك بدور الشيكل
المهيمن في التعاملات التجارية، بسبب
الاعتماد التجاري الكبير على اسرائيل، مما
يستدعي الإبقاء على حد أدنى من الودائع
المقيمة بالشيكل. وبقيت حصة الشيكل من
مجموع الودائع أعلى في الضفة الغربية
(15.5%) منها في قطاع غزة (10.3%)،

شكل رقم 21 : حصة العملات الثلاث من الودائع المصرفية
في الضفة الغربية (1997-1998)



المصدر: حسب من قبل ماس بناء على بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

شكل رقم 22: حصة العملات الثلاث من الودائع المصرفية
في قطاع غزة (1997-1998)



المصدر: حسب من قبل ماس بناء على بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

ارتفاع حجم الائتمان خلال النصف

الثاني من عام 1998 بنسبة 16%، ليصل إلى

833.1 مليون دولار. (الملحق الاحصائي -

جدول رقم 17/2). وفي

نفس الفترة، ارتفعت نسبة القروض للودائع من

32.1%

إلى 34.5%. وبقي الائتمان في الضفة

والقطاع يتركز بشكل أساسي على حسابات

الجاري/ مدين. ففي نهاية

كانون أول 1998 بلغت نسبة الجاري/مدين

من مجمل التسهيلات الائتمانية 53.8%.

إضافة إلى ذلك، بقيت

نسبة القروض للودائع أعلى بكثير للحسابات

المقيمة بالشيكل (56.1%) من الحسابات

المقيمة بالدينار (36.6%) والدولار

(28.2%). وما زال الائتمان طويل المدى بالغ

المحدودية، الأمر الذي يستلزم معه دراسة

السبل الكفيلة بتعزيز دور القطاع المصرفي

الفلسطيني في تمويل عملية التنمية.

2-8-2-2 السوق المالي

رغم ان اداء السوق المالي قد تحسن

خلال عام 1998 مقارنة بعام 1997 الا ان

التحسن قد اقتصر على النصف الاول من العام

فيما شهد النصف الثاني من العام تراجعاً في

كافة المؤشرات، فلم يتم ادراج أي شركة

جديدة في سوق الأوراق المالية الفلسطيني

خلال النصف الثاني من عام 1998.

وانخفضت أسعار اسهم الشركات المدرجة

بشكل حاد خلال تلك الفترة. فقد انخفض

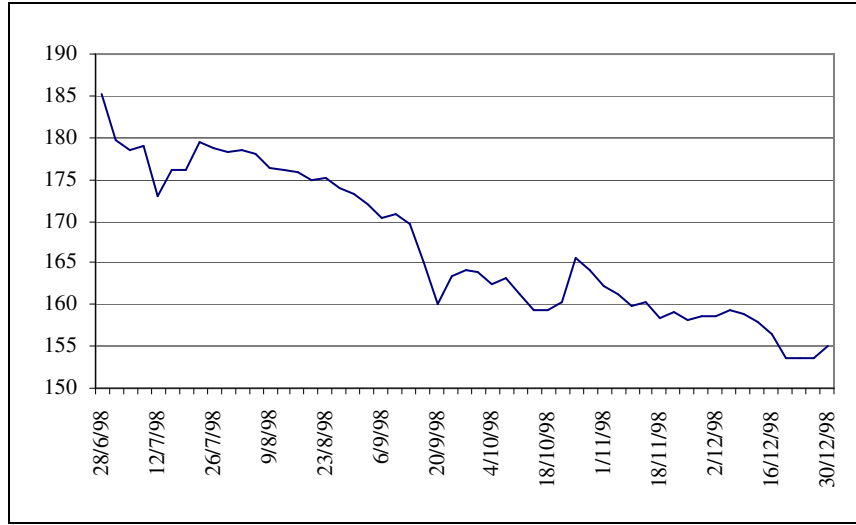
مؤشر القدس، الذي يقيس الأداء العام

للسوق، من 185 في نهاية حزيران 1998

إلى 155 في نهاية كانون الأول من نفس

السنة، مما يشكل انخفاضاً مقداره 16.2%.

شكل رقم 23 : مؤشر القدس خلال النصف الثاني من عام 1998



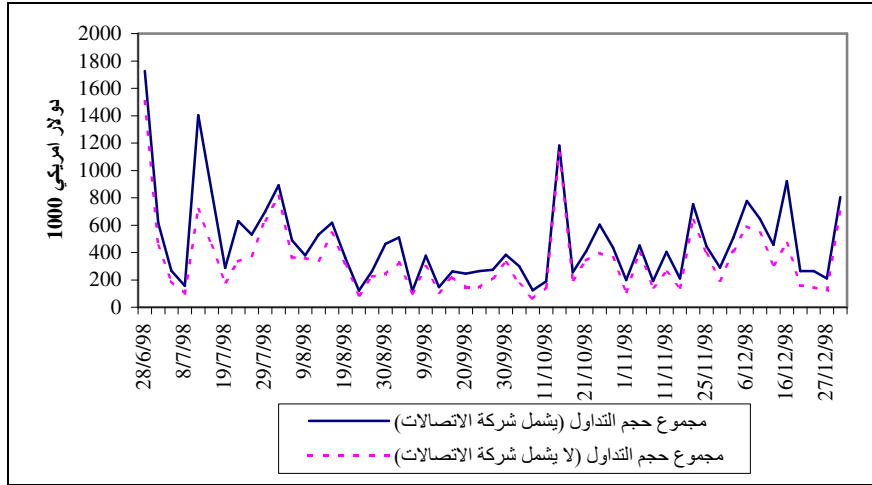
المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية.

وقد سجل حجم التداول انخفاضاً حاداً في النصف الثاني من عام 1998. حيث بلغ معدل حجم التداول في الجلسة الواحدة في النصف الثاني من عام 1998 حوالي 0.07% من القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، مقارنةً بـ 0.16% في النصف الأول من العام. واستمر حجم التداول بالتذبذب بشكل كبير، واستمرت هيمنة شركة الاتصالات الفلسطينية عليه. (شكل رقم 24).

ولم ترتفع خلال النصف الثاني من عام 1998 إلا أسعار أربع شركات من بين الـ 20 شركة المدرجة في السوق، بينما انخفضت أسعار أسهم 13 شركة، وبقيت أسعار ثلاث شركات دون تغيير. (الملحق الإحصائي - جدول رقم 18/2). ومع نهاية كانون أول عام 1998، بلغ إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة* في السوق المالي نحو 587.8 مليون دولار، مقارنةً بـ 660.1 مليون دولار في نهاية حزيران من نفس السنة*.

* ورد خطأ في المراقب الاقتصادي - العدد الرابع ان القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق المالي قد بلغت في نهاية حزيران 1998 كانت 473 مليون دولار، والاصح انها كانت 473 دينار اردني او 660.1 دولار امريكي.

شكل 24: حجم التداول في سوق فلسطين للاوراق المالية (1998)



المصدر: سوق فلسطين للاوراق المالية.

المراجع

- بيت الشرق، التوسعات الإستيطانية خلال العام 1998، (نجليزي)، القدس: 1999
- جمعية الدراسات العربية، مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الانسان. الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان الفلسطيني، جدول ملخص من البيانات الواردة في "هذا الشهر" للفترة كانون اول 1986 - آب 1996. القدس: 1996.
- الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الانسان والبيئة. التقرير السنوي لجمعية القانون - 1996. القدس: 1996
- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني*: الارقام القياسية لاسعار المستهلك - النشرة السنوية 1998. رام الله: 1999.
- : احصاءات الانشاءات: رخص الابنية - الربع الثالث، 1998. رام الله: 1999.
- : احصاءات الانشاءات: رخص الابنية - الربع الرابع، 1998. رام الله: 1999.
- : الإحصائيات الزراعية 1997. رام الله 1999
- : احصاءات التجارة الخارجية: 1997 - نتائج اساسية. رام الله: 1999.
- : الحسابات القومية-1997. رام الله: 1999
- : مستويات المعيشة في الاراضي الفلسطينية - التقرير النهائي، 1998.
- مسح انفاق واستهلاك الاسرة - 1999. رام الله: 1999.
- : مسح الخدمات - 1997: نتائج اساسية سلسلة المسوح الاحصائية الاقتصادية. رام الله: 1999.
- : المسح الصناعي - 1997: نتائج اساسية. سلسلة المسوح الاحصائية الاقتصادية. رام الله 1998.
- : مسح القوى العاملة. النتائج الاساسية دورة (ايلول - تشرين اول 1998). سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (رقم 11). رام الله 1999.
- : مسح التأمين - 1997: النتائج الاساسية. المسوح الاحصائية الاقتصادية. رام الله: 1998

* دائرة الاحصاء المركزية سابقاً.

- : النشاط الفندقى فى فلسطين . (الربع الثالث 1998). رام الله: 1998.
- : النشاط الفندقى فى فلسطين . (الربع الرابع 1998). رام الله: 1999.
- : النشاط الفندقى فى فلسطين . النشرة السنوية - 1998. رام الله: 1999.
- السلطة الوطنية الفلسطينية - ديوان الفتوى والتشريع. الوقائع الفلسطينية. غزة: وزارة العدل، 1998.
- وزارة الاقتصاد والتجارة، الادارة العامة للشركات، التقرير السنوي لدائرة تسجيل الشركات. رام الله: 1999.
- وزارة الاقتصاد والتجارة، الادارة العامة للاستثمار، تقرير الاستثمار السنوي لعام 1998. رام الله: 1999
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي- (المساعدات الدولية - التقرير الربعي الرابع- كانون اول 1998).
- وزارة المالية دائرة الموازنة العامة، مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 1999.

-سلطة النقد الفلسطينية-نشرات سلطة النقد 1996-1998

- المجلس التشريعي الفلسطيني: لجنة الموازنة والشؤون المالية- تقرير اللجنة حول مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية للسنة المالية 1999.

سوق فلسطين للاوراق المالية. احصائيات التداول للفترة من شباط 1996 حتى كانون اول 1998. نابلس: 1999.

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، مؤسسات القطاع الزراعي وسياسته في الضفة الغربية وقطاع غزة، (نجليزي)، القدس: 1995

مركز القدس للاتصالات والاعلام. نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم 34. عملية السلام واوضاع الديمقراطية في فلسطين. القدس: شباط 1999.

صندوق النقد الدولي، التقرير العالمي الاقتصادي،(انجليزي)، واشنطن:نيسان 1999

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التقرير العالمي الاقتصادي، (إنجليزي)، باريس: 1999

معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية-ماس والبنك الدولي، تنمية رغم الصعاب: الاقتصاد الفلسطيني في الفترة الانتقالية.(إنجليزي). تحرير ديوان، اسحاق وشعبان،رضوان،(1999).

مركز الاحصاء الاسرائيلي - الكتاب الاحصائي السنوي 1975. القدس 1975.

- الكتاب الاحصائي السنوي 1988. القدس 1988.

- الكتاب الاحصائي السنوي 1994. القدس 1994.

-النشرة الاحصائية الشهرية 96. القدس: 1996.

-النشرة الاحصائية الشهرية 97. القدس: 1997.

-النشرة الاحصائية الشهرية 98. القدس: 1998.

-النشرة الاحصائية الشهرية 99. القدس: 1999.

مركز الاحصاء الاسرائيلي ووزارة السياحة الاسرائيلية. النشرة الاحصائية الربعية عن الفنادق

والسياحة 1998. القدس : 1999.

ملحق إحصائي

قائمة جداول الملحق الإحصائي

[43]	مساحة الاراضي المصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة	جدول رقم 1/1:
[44]	ايام الاعلاقات	جدول رقم 2/1:
[45]	مشاركة الإناث في القوة العاملة الفلسطينية	جدول رقم 1/2:
[46]	توزيع العمالة الفلسطينية بين الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصاد المحلي	جدول رقم 2/2:
[47]	توزيع العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد المحلي حسب القطاع الاقتصادي	جدول رقم 3/2:
[48]	توزيع الفلسطينيين العاملين في اسرائيل والمستعمرات الاستيطانية حسب القطاع الاقتصادي	جدول رقم 4/2:
[49]	الاجور الاسمية والحقيقية بالشيكال الاسرائيلي	جدول رقم 5/2:
[50]	الارقام القياسية للاسعار ومعدلات تغيرها الشهرية للفترة من كانون ثان 1996-كانون اول 1998	جدول رقم 6/2:
[51]	اسعار الصرف والتغير في القيمة الشرائية للفترة من كانون اول 1996-كانون اول 1998	جدول رقم 7/2:
[52]	مساهمة المجموعات السلعية الأساسية في التضخم في الضفة الغربية وقطاع غزة	جدول رقم 8/2:
[53]	للفترة حزيران 98- كانون أول 1998	
[54]	مساحة الابنية الجديدة المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة	جدول رقم 9/2:
[55]	إحصائيات الفنادق في الضفة الغربية وقطاع غزة	جدول رقم 10/2:
[56]	عدد السياح الوافدين إلى بيت لحم	جدول رقم 11/2:
[57]	خلاصة أبعاد الموازنة العامة للسنة المالية 1999، بالمليون دولار	جدول رقم 12/2:
[58]	خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية 1999	جدول رقم 13/2:
[59]	الودائع المصرفية في البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة	جدول رقم 14/2:
[60]	الودائع المصرفية في البنوك العاملة في قطاع غزة	جدول رقم 15/2:
[61]	الودائع المصرفية في البنوك العاملة في الضفة الغربية	جدول رقم 16/2:
[62]	الاقراض المصرفي للبنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة	جدول رقم 17/2:
[63]	اسعار إغلاق اسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية في 28 كانون اول 1998	جدول رقم 18/2:

جدول رقم 1/1: مساحة الأراضي المصادرة في

الضفة الغربية وقطاع غزة

Table 1/1: Confiscated Land in the West Bank and Gaza Strip

مساحة الأرض المصادرة (دونم) Confiscated Land (Dunum)	السنة Year
10,000	1988
75,000	1989
227,335	1990
80,594	1991
14,669	1992
49,466	1993
5,119	1994
24,867	1995
6,000	1996
24,938	1997*
8,445	1998

1988 - 1995: PHRIC. Sources:

1996: Approximate numbers based on data provided by the PHRIC.

1997: 1997 Annual report for the LAW Society, The Palestinian Society for the Protection of Human Rights and the Environment: Jerusalem.

1998: Settlement expansion for 1998, Maps and Survey Department. Orient House: Jerusalem.

* This figure is much lower than figures published earlier using other sources due to double counting in the documentation process.

المصدر: : 1988-1995 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

1996: أرقام تقريبية مبنية على أساس معلومات من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

1997: التقرير السنوي لجمعية القانون (1997)، الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة: القدس.

1998: التوسعات الاستيطانية خلال العام 1998، دائرة الخرائط والمساحة، بيت الشرق، القدس.

* هذا الرقم أقل بكثير من الأرقام التي نشرت سابقا باعتماد مصادر أخرى بسبب

احتساب بعض المصادر أكثر من مرة أثناء التوثيق.

جدول رقم 2/1: أيام الإغلاقات

Table 1/2: Closures

عدد أيام الإغلاق Number of Closure Days		السنة - الشهر Month - Year
Gaza Strip قطاع غزة	West Bank* الضفة الغربية*	
26	17	1993
76	58	1994
102	84	1995
138	132	1996
70	85	1997
48	48	1998
0	0	كانون ثان January
0	0	شباط Februar
0	0	آذار March
3	3	نيسان April
1	1	أيار May
0	0	حزيران June
0	0	تموز July
0	0	آب August
15	15	ايلول Septem
29	29	تشرين اول October
0	0	تشرين ثان Novem
0	0	كانون اول Decemb

1993 - 1995 : PHRIC. Sources:

1996-1998 : Palestinian Ministry of Labor.

Excluding East Jerusalem. *

المصدر: : 1993-1995المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان .

: 1996-1998وزارة العمل الفلسطينية.

* لا تشمل العاصمة-القدس.

جدول رقم 1/2 : مشاركة الإناث في القوة العاملة الفلسطينية

Table 2/1: Female Labor Force Characteristics

معدل مشاركة النساء في القوة العاملة (%) Female Labor Force Participation Rate (%)			العاملات						الفترة Period
			نسبة العاملات من إجمالي العاملين (%) Percentage of Total Employed			عدد العاملات (1000) Employment (1000)			
القطاع GS	الضفة WB	الضفة والقطاع WBGS	القطاع GS	الضفة WB	الضفة والقطاع WBGS	القطاع GS	الضفة WB	الضفة والقطاع WBGS	
7.60	12.80	11.20	10.40	15.70	14.50	13.60	45.30	58.93	95-IV
9.30	13.30	12.10	12.30	17.50	16.20	15.70	47.70	63.42	96-II
6.40	13.50	11.40	8.90	15.60	14.00	13.50	46.10	59.65	96-III
5.50	13.00	10.80	8.56	15.14	13.21	10.83	46.14	56.97	96-IV
6.20	12.40	10.20	8.09	15.21	12.98	10.82	44.58	55.41	97-I
6.90	15.80	12.60	9.31	18.08	15.53	12.41	58.91	71.33	97-II
5.5	15.2	12.3	7.99	16.74	14.31	9.58	54.47	64.06	97-III
5.60	13.3	10.5	7.83	15.81	13.37	11.51	53.05	64.56	98-I
5.50	14.7	11.4	7.33	16.09	13.53	11.02	58.67	69.68	98-II
5.80	14.4	11.2	7.46	15.14	12.91	11.00	54.42	65.42	98-III
6.3	14.4	11.7	3.18	15.27	11.72	5.13	59.31	64.44	98-IV

Source: PCBS, Labor Force Survey, various issues.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة.

جدول رقم 2/2: توزيع العمالة الفلسطينية بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد المحلي

Table 2/2: Distribution of Palestinian Employment Between the Israeli Economy and the Local Economy

Employment (%) نسبة العاملين			Employment (1000) عدد العاملين			الربع - السنة Year - Quarter
إسرائيل والمستوطنات Israel & Settlements	محلي Domestic		إسرائيل والمستوطنات Israel & Settlements	محلي Domestic		
	القطاع العام Public*	القطاع الخاص Private		القطاع العام Public*	القطاع الخاص Private	
16.1	13.3	70.6	64.88	53.60	284.51	95-IV
10	18.3	71.7	38.45	70.36	275.70	96-II
16.2	17.0	66.8	67.74	71.08	279.31	96-III
17.6	17.6	64.8	75.88	75.88	279.37	96-IV
18.6	18.1	63.3	79.40	77.27	270.23	97-I
16.6	17.0	66.4	76.25	78.09	305.00	97-II
16.1	17.6	66.3	71.64	78.32	295.03	97-III
20.5	18.1	61.4	98.93	87.35	296.30	98-I
22.3	16.9	60.8	114.83	87.03	313.09	98-II
22.1	16.9	61.0	112.00	85.65	309.13	98-III
21.8	16.4	61.8	119.88	90.18	339.84	98-IV

Source: PCBS, Labor Force Survey, various issues.
Compiled by PCBS for MAS. *

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة.
* أعد خصيصاً من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لماس.

توزيع العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد المحلي حسب القطاع الاقتصادي 3/2: * (%) رقم جدول

Table 2/3: Distribution of Palestinians Employed in the Local Economy by Sector (%)*

المجموع Total	الخدمات وغيرها Services and Others	النقل والتخزين والاتصالات Transportation, Storage & Communication	التجارة والفنادق والمطاعم Commerce, Hotels & Restaurants	الإشاعات Construction	الصناعة والمناجم Mining, Quarrying & Manufacturing	الزراعة Agriculture	الربع - السنة Quarter- Year
West Bank and Gaza Strip							
100	34.6	5.1	20.5	10.3	17.4	12	1997-I
100	31.3	5.8	19.9	9.7	16.9	16.4	1997-II
100	31.8	5.5	20.8	11.8	16.4	13.6	1997-III
100	33.3	5.3	20.3	10.7	17.9	12.5	1998-I
100	32.5	5.5	19.4	11.8	16.7	14.1	1998-II
100	32.1	5.8	20.4	13.6	16.9	11.1	1998-III
100	31.8	5.4	19.3	13.3	16.9	13.2	1998-IV
West Bank الغربية الضفة الغربية							
100	30.2	5.7	21.1	10.5	18.6	13.9	1997-I
100	26.7	6.1	20.3	9.7	17.6	19.6	1997-II
100	27.8	5.7	21.1	12.0	17.4	16.0	1997-III
100	27.9	5.7	21.0	11.0	19.8	14.6	1998-I
100	26.8	5.9	20.0	12.0	18.2	17.0	1998-II
100	27.1	6.2	21.3	13.9	18.6	12.9	1998-III
100	27.3	5.6	19.7	13.8	17.8	15.9	1998-IV
Gaza Strip قطاع غزة							
100	43.8	3.8	19.3	10	15	8.1	1997-I
100	41.5	5.2	19	9.8	15.2	9.3	1997-II
100	44.9	4.9	20.6	10.7	13.2	5.7	1997-III
100	44.5	4.6	19.1	10.2	13.8	7.8	1998-I
100	44.7	4.9	18.0	11.5	13.3	7.6	1998-II
100	42.9	4.9	18.6	13.1	13.4	7.1	1998-III
100	41.6	4.9	18.4	12.9	14.8	7.4	1998-IV

Source: PCBS, Labor Force Survey, various issues.

* Excludes WBGS workers in Israel & settlements.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة.
* لا تشمل العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات.

جدول رقم 4/2 : توزيع الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستعمرات الاستيطانية
حسب القطاع الاقتصادي (%)

**Table 2/4: Distribution of WBGS Workers Employed in Israel
and Settlements by Sector (%)**

الزراعة Agriculture	الصناعة Industry	الإشاعات Construction	التجارة والفنادق والمطاعم Commerce, Hotels & Restaurants	النقل والتخزين والاتصالات Transportation, Storage & Communication	الخدمات وغيرها Services and Others	Quarter- Year الربع - السنة
14.0	18.0	54.0	--	--	--	1975
14.5	18.1	45.6	--	--	--	1987
10.3	5.7	72.6	--	--	--	1993
10.0	14.0	50.6	12.7	2.4	10.2	95-IV
14.2	18.8	42.9	13.0	1.8	9.2	96-II
10.2	13.9	55.4	12.9	1.6	5.9	96-III
10.8	13.5	56.6	13.4	1.1	4.6	96-IV
9.8	12.8	57.1	13.2	1.3	5.8	1997-I
11.7	15.8	54.9	12.0	1.6	4.0	1997-II
10.5	13.5	52.9	14.3	1.9	6.9	1997-III
10.2	11.3	58.6	11.8	1.7	6.4	1998-I
12.4	11.7	55.1	12.5	1.2	7.1	1998-II
10.2	12.2	55.2	12.9	1.4	8.1	1998-III
9.4	11.1	57.2	13.7	1.4	7.2	1998-IV

Sources: 1975, 1987, 1993: ICBS Statistical Abstract of Israel.

1995-1998: Derived from PCBS Labor Surveys.

-- These sectors are included under other categories in Israeli statistics.

المصدر : 1975, 1987, 1993 : مركز الإحصاء الإسرائيلي.

1998-1995 : مشتق من مسح القوى العاملة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أعداد مختلفة.

-- هذه القطاعات مشمولة تحت تصنيف "أخرى" في الإحصاءات الإسرائيلية ولا ترد بشكل منفصل.

جدول رقم 5/2: الأجور الإسمية والحقيقية بالشيكال الاسرائيلي
Table 2/5: Nominal and Real Wages in NIS

إسرائيل والمستوطنات Israel & Settlements		قطاع غزة Gaza Strip		الضفة الغربية West Bank		الربع - السنة Quarter- Year
متوسط الأجور اليومية الحقيقية* Average Daily Wage at Constant Prices (NIS)*	متوسط الأجور اليومية الإسمية Nominal Average Daily Wage (NIS)	متوسط الأجور اليومية الحقيقية* Average Daily Wage at Constant Prices (NIS)*	متوسط الأجور اليومية الإسمية Nominal Average Daily Wage (NIS)	متوسط الأجور اليومية الحقيقية* Average Daily Wage at Constant Prices (NIS)*	متوسط الأجور اليومية الإسمية Nominal Average Daily Wage (NIS)	
	81.50		44.50		56.50	95-IV
75.04	75.00	41.02	40.80	47.72	47.40	96-II
84.37	85.60	42.48	43.30	48.40	49.00	96-III
88.33	91.00	35.66	36.90	44.72	46.20	96-IV
84.67	90.00	34.11	36.90	43.34	46.20	1997-I
86.47	92.40	41.48	44.60	48.85	52.40	1997-II
83.71	90.70	39.82	43.80	50.24	54.40	1997-III
86.60	96.40	41.02	46.20	49.15	54.50	1998-I
87.80	97.40	41.11	46.60	52.03	57.60	1998-II
90.61	102.30	41.52	47.50	50.58	56.40	1998-III
85.26	101.80	39.95	48.10	51.31	60.80	1998-IV

Source: PCBS, Labor Force Survey, various issues.

* At winter 1996 prices.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة.

* حسب بناء على أسعار الربع الأول من عام 1996.

جدول رقم 6/2: الأرقام القياسية للأسعار ومعدلات تغيرها الشهرية للفترة من كانون أول 1996 - كانون أول 1998

Table 2/6: Consumer Price Index and Monthly Inflation Rate by Region for December 1996- December 1998

القدس الشرقية East Jerusalem		قطاع غزة Gaza Strip		بقية الضفة الغربية Rest of West Bank		جميع المناطق All Regions		السنة Year	الشهر Month
معدل التغير الشهري (%) Change	الرقم القياسي للأسعار (CPI)	معدل التغير الشهري (%) Change	الرقم القياسي للأسعار (CPI)	معدل التغير الشهري (%) Change	الرقم القياسي للأسعار (CPI)	معدل التغير الشهري (%) Change	الرقم القياسي للأسعار (CPI)		
1.51	102.88	1.61	103.75	1.62	103.90	1.81	103.59	1996	كانون أول Dec.
1.28	104.20	1.83	105.65	1.17	105.12	1.11	104.74	1997	كانون ثان Jan.
0.75	104.98	2.54	108.33	1.17	106.35	1.54	106.35	1997	شباط Feb.
0.52	105.53	-0.27	108.04	0.48	106.86	-0.09	106.25	1997	آذار Mar.
0.82	106.40	-0.26	107.76	0.50	107.39	1.28	107.61	1997	نيسان April
-0.41	105.96	-0.77	106.93	-0.13	107.25	-1.30	106.21	1997	أيار May
0.74	106.74	0.19	107.13	-0.10	107.14	0.53	106.77	1997	حزيران June
1.22	108.04	1.49	108.73	0.47	107.64	1.13	107.98	1997	تموز July
0.13	108.18	1.90	110.80	0.71	108.40	0.52	108.54	1997	أب Aug.
0.57	108.80	-0.32	110.44	.039	108.82	0.00	108.54	1997	أيلول Sept.
0.14	108.95	-0.41	109.99	-0.07	108.74	0.40	108.97	1997	تشرين أول Oct.
0.38	109.36	0.73	110.79	-0.37	108.34	0.20	109.19	1997	تشرين ثان Nov.
0.72	110.15	0.13	110.93	0.54	108.93	0.66	109.91	1997	كانون أول Dec.
1.97	112.32	1.44	112.53	2.03	111.14	1.77	111.86	1998	كانون ثان Jan.
-0.66	111.58	0.40	112.98	0.17	111.33	-0.36	111.46	1998	شباط Feb.
-0.29	111.26	-0.52	112.39	-1.01	110.21	-0.75	110.62	1998	آذار Mar.
-0.15	111.09	0.83	113.32	-0.50	109.66	-0.28	110.31	1998	نيسان April
0.96	112.16	0.11	113.44	1.42	111.22	0.88	111.28	1998	أيار May
-0.13	112.01	-0.11	113.31	0.00	111.22	-0.08	111.19	1998	حزيران June
0.66	112.75	-0.11	113.18	-0.79	110.34	0.50	111.75	1998	تموز July
0.28	113.07	0.82	114.11	0.53	110.93	0.57	112.39	1998	أب Aug.
2.08	115.42	1.47	115.79	2.00	113.15	1.98	114.62	1998	أيلول Sept.
2.24	118.00	3.51	119.85	3.64	117.27	2.85	117.89	1998	تشرين أول Oct.
2.25	120.65	0.18	120.07	1.30	118.79	1.45	119.60	1998	تشرين ثان Nov.
0.70	121.50	1.02	121.30	0.60	119.50	0.81	120.57	1998	كانون أول Dec.

Source: PCBS, Consumer Price Index, various issues.

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة .

جدول رقم 7/2: أسعار الصرف والتغير في القيمة الشرائية للفترة من كانون أول 1996 - كانون أول 1998

Table 2/7: Exchange Rates and Changes in Purchasing Power for December 1996- December 1998

الدولار (\$)			الدينار (JD)			معدل التضخم الشهري (%)	Year السنة	Month الشهر
معدل التغير للقوة الشرائية	معدل التغير في سعر الصرف (%)	سعر الصرف شيكل/ دولار	معدل التغير للقوة الشرائية	معدل التغير في سعر الصرف (%)	سعر الصرف شيكل/ دينار			
Change in Purchasing Power	Change in Exchange Rate	Exchange Rate NIS/US \$	Change in Purchasing Power	Change in Exchange Rate	Exchange Rate NIS/JD	Monthly Inflation Rate		
-0.67	1.13	3.300	-0.61	1.20	4.655	1.81	1996	كانون أول Dec.
-0.66	0.45	3.315	-0.68	0.43	4.675	1.11	1997	كانون ثان Jan.
-0.24	1.30	3.358	-0.36	1.18	4.730	1.54	1997	شباط Feb.
1.14	1.04	3.393	1.15	1.06	4.780	-0.09	1997	آذار Mar.
0.40	1.68	3.450	0.18	1.46	4.850	1.28	1997	نيسان Apr.
1.24	-0.06	3.448	1.26	-0.04	4.848	-1.30	1997	أيار May
3.59	4.12	3.590	3.43	3.96	5.040	0.53	1997	حزيران June
-1.24	-0.11	3.586	-1.13	0.00	5.040	1.13	1997	تموز July
-2.08	-1.56	3.530	-1.81	-1.29	4.975	0.52	1997	أب Aug.
-0.06	-0.06	3.528	-0.20	-0.20	4.965	0.00	1997	أيلول Sept.
0.91	1.30	3.574	0.91	1.31	5.030	0.40	1997	تشرين أول Oct.
-0.48	-0.28	3.564	-0.40	-0.20	5.020	0.20	1997	تشرين ثان Nov.
-0.77	-0.11	3.560	-0.86	-0.20	5.010	0.66	1997	كانون أول Dec.
-1.21	0.56	3.580	-1.18	0.06	5.040	1.77	1998	كانون ثان Jan.
0.92	0.56	3.600	0.56	0.20	5.060	-0.36	1998	شباط Feb.
0.75	0.00	3.600	0.75	0.00	5.060	-0.75	1998	آذار Mar.
4.72	4.44	3.760	4.63	4.35	5.280	-0.28	1998	نيسان Apr.
-2.74	-1.86	3.690	-2.39	-1.52	5.200	0.88	1998	أيار May
-0.19	-0.27	3.680	-0.30	-0.38	5.180	-0.08	1998	حزيران June
-0.78	-0.27	3.670	-0.89	-0.39	5.160	0.50	1998	تموز July
0.24	0.82	3.700	0.01	0.58	5.190	0.57	1998	أب Aug.
1.80	3.78	3.840	1.68	3.66	5.380	1.98	1998	أيلول Sept.
3.40	6.25	4.080	3.28	6.13	5.710	2.85	1998	تشرين أول Oct.
2.72	4.17	4.250	2.75	4.20	5.950	1.45	1998	تشرين ثان Nov.
-2.22	-1.41	4.190	-1.32	-0.50	5.920	0.81	1998	كانون أول Dec.

Source: Inflation rates were taken from PCBS consumer price surveys. Exchange rates for the period between January-June 1998 were taken from the PCBS. Exchange rates for the previous period were collected by MAS.

المصدر: معدلات التضخم بالشيكل تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة.

أسعار صرف العملات لعام 1998 تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهي معدلات الصرف الشهرية. أما للفترة السابقة فقد جمعت في "ماس".

جدول رقم 9/2: مساحة الأبنية الجديدة المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة (بالآلاف الأمتار المربعة)

Table 2/9: Area of Licensed New Buildings in the WBGS
(in thousand square meters)

الضفة والقطاع WBGS		قطاع غزة Gaza Strip		الضفة الغربية West Bank		الربع - السنة Year- Quarter
منه سكني Thereof Residential	المجموع Total	منه سكني Thereof Residential	المجموع Total	منه سكني Thereof Residential	المجموع Total	
215.62	275.53	52.38	62.29	163.24	213.24	1996-I
303.19	384.40	36.86	40.57	266.33	343.83	1996-II
447.25	539.51	106.43	124.21	340.81	415.30	1996-III
429.27	557.71	51.90	74.05	377.37	483.66	1996-IV
110.40	121.10	5.70	5.70	104.70	115.40	1997-I
394.40	485.10	44.20	72.40	350.20	412.70	1997-II
421.00	483.50	58.90	68.10	362.50	415.80	1997-III
384.80	450.20	35.20	47.50	349.90	402.70	1997-IV
356.5	447.8	55.8	84.2	300.7	363.6	1998-I
347.4	424.9	44.9	54.5	302.5	370.4	1998-II
446.69	557.89	80.49	101.23	366.19	456.65	1998-III
392.31	504.72	61.42	74.04	330.89	430.68	1998-IV

Source: PCBS, Construction Statistics: Building Licenses, various issues.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الإنشاءات: رخص الأبنية، أعداد مختلفة.

جدول رقم 10/2: إحصائيات الفنادق في الضفة الغربية وقطاع غزة

Table 2/10: WBSG Hotel Statistics

متوسط إشغال الغرف Room Occupancy Rate	عدد الغرف Number of Rooms	عدد الفنادق Number of Hotels	الشهر - السنة Month-Year
30.68	2,605	60	كانون أول-95 Dec-95
23.85	2,902	72	كانون أول-96 Dec-96
18.40	3,411	85	كانون أول-97 Dec-97
20.30	3,504	88	كانون ثاني-98 Jan-98
25.20	3,505	88	شباط-98 Feb-98
27.40	3,555	90	آذار-98 Mar-98
34.60	3,545	89	نيسان-98 Apr-98
29.80	3,602	91	ايار-98 May-98
24.00	3,580	90	حزيران-98 June-98
23.00	3,602	91	تموز-98 July-98
26.70	3,574	91	آب-98 August-98
26.80	3,614	92	ايلول-98 Sept.-98
35.00	3,599	91	تشرين أول-98 Oct.-98
31.20	3,470	87	تشرين ثان-98 Nov-98
18.70	3,682	92	كانون أول-98 Dec-98

Source: PCBS, Hotel Activities in Palestine, various issues.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، أعداد مختلفة.

جدول رقم 11/2: عدد السياح الوافدين إلى بيت لحم

Table 2/11: Number of Visitors to Bethlehem

عدد السياح Number of Visitors	الشهر ، السنة Month, Year
902,644	1993
965,424	1994
1,010,000	1995
923,338	1996
537,643	1997
601307	1998
36,069	كانون ثان Jan-98
40,149	شباط Feb-98
51,586	آذار Mar-98
61,846	نيسان Apr-98
64630	أيار May-98
48784	حزيران Jun-98
49842	تموز Jul-98
48858	آب Aug-98
49347	أيلول Sep-98
66418	تشرين أول Oct-98
59166	تشرين ثاني Nov-98
24612	كانون أول Dec-98

Sources: 1996-1998: Palestinian Ministry of Tourism.
Previous years: ICBS.

المصدر: 1996 - 1998: وزارة السياحة الفلسطينية .
سنوات سابقة: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول رقم 13/2: خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية 1999

Table 2/13: Estimated Budget for the Fiscal Year 1999

REVENUES (MILLION US \$)		الإيرادات (مليون دولار أمريكي)
Domestic revenue		1- الإيرادات المحلية
Income Tax	40.0	4 الضرائب على الدخل والأرباح
Customs & excises	258	الجمارك
VAT	475	ضريبة القيمة المضافة والمكوس
Other taxes	5.0	ضرائب أخرى
Total tax revenue	778	إجمالي الإيرادات الضريبية
Non tax revenue	125.3	إيرادات غير ضريبية
Total Domestic Revenue	903.8	إجمالي الإيرادات المحلية
Development Grants	700.0	2- المنح المقطرة لتمويل المشاريع? لتطويرية
Total Revenue	1,603.8	إجمالي الإيرادات العامة
EXPENDITURE (MILLION US \$)		النفقات (مليون دولار أمريكي)
Recurrent Expenditure		3- النفقات الجارية
Salaries & Wages	518.5	رواتب وأجور
Cost for the partial implementation of the civil service law	42.5	تكلفة التطبيق الجزئي لقانون الخدمة المدنية
Operating expenditure	228.8	نفقات تشغيلية
Transfer expenditure	218.7	نفقات تحويلية
Other expenditure	0.1	نفقات أخرى
Total recurrent expenditure	1,008.7	إجمالي النفقات الجارية
Capital & Development Expenditure		4- النفقات الرأسمالية والتطويرية
Capital expenditure financed from the Treasury	19.2	نفقات رأسمالية تمويل من الخزينة
Development expenditure financed from donor assistance	30.0	نفقات تطويرية تمويل من الخزينة
Total capital and development expenditure financed from the Treasury	49.2	مجموع النفقات الرأسمالية والتطويرية الممولة من الخزينة
Development expenditure financed from donor assistance	700.0	نفقات تطويرية تمويل من المعونات
Total public expenditure	1,758.1	إجمالي النفقات العامة
Deficit	154.3-	العجز

Source: Palestinian Ministry of Finance, Budget Dept.

المصدر: السلطة الوطنية الفلسطينية - وزارة المالية - دائرة الموازنة العامة

جدول رقم 14/2: الودائع المصرفية في البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة

Table 2/14: Bank Deposits for Banks Operating in the West Bank and Gaza Strip*

مجموع (مليون دولار) **Total Deposits US\$(mil)	WBGS* والضفة و القطاع									الشهر - السنة Month - Year
	حسابات الدولار US\$ Accounts			حسابات الدينار + JD Accounts +			حسابات الشيكال + NIS Accounts +			
	لأجل Time	توفير Saving	جاري Current	لأجل Time	توفير Saving	جاري Current	لأجل Time	توفير Saving	جاري Current	
522.78										كانون أول 94-Dec
1187.11										كانون أول 95-Dec
1251.56	266.60	9.95	152.63	221.09	151.08	182.87	82.47	10.14	159.00	كانون ثان 96-Jan
1260.50	288.03	11.43	144.17	198.25	157.80	187.39	81.20	8.22	216.18	شباط 96-Feb
1323.28	329.38	12.55	130.21	209.86	167.48	197.86	82.65	8.16	167.06	آذار 96-Mar
1399.89	333.00	13.84	157.33	229.02	184.84	198.42	107.91	7.76	159.05	نيسان 96-Apr
1456.04	388.37	14.38	137.21	245.96	180.72	193.78	99.20	8.44	172.77	أيار 96-May
1538.18	406.62	18.69	158.65	237.38	193.22	192.75	108.50	10.46	181.09	حزيران 96-Jun
1529.17	400.30	20.95	161.61	245.30	191.55	189.36	109.63	10.50	165.63	تموز 96-Jul
1602.59	438.53	24.13	170.42	241.16	190.72	181.48	125.78	11.81	181.20	أب 96-Aug
1660.64	443.38	26.95	228.37	242.04	191.78	184.20	129.74	10.07	184.05	أيلول 96-Sep
1633.93	465.84	26.63	181.32	249.94	192.32	173.31	139.37	10.50	175.60	تشرين أول 96-Oct
1674.47	437.64	26.86	224.86	252.15	196.54	171.79	147.40	10.96	185.67	تشرين ثان 96-Nov
1711.30	469.93	27.85	214.20	259.74	203.01	182.90	138.84	11.65	188.39	كانون أول 96-Dec
1720.50	500.80	29.96	209.15	279.04	202.11	.56	117.89	13.57	179.34	كانون ثان 97-Jan
1792.12	530.39	29.82	205.81	283.11	202.20	177.52	129.49	11.40	200.39	شباط 97-Feb
1837.88	572.23	33.33	192.80	290.83	204.90	177.95	150.08	12.57	189.75	آذار 97-Mar
1792.02	527.28	32.59	204.86	285.76	205.80	177.14	136.38	15.31	194.25	نيسان 97-Apr
1828.06	508.87	32.69	237.90	292.86	205.37	174.37	126.20	13.09	213.41	أيار 97-May
1787.99	549.99	32.63	207.31	295.47	209.96	175.57	104.74	12.83	182.78	حزيران 97-Jun
1838.72	555.71	35.70	222.11	302.54	208.17	179.33	106.09	13.44	193.34	تموز 97-July
1931.70	612.77	35.90	236.94	308.81	206.50	177.72	104.95	13.80	214.54	أب 97-Aug
1962.45	650.30	36.87	225.16	313.46	206.70	183.88	104.96	14.56	201.33	أيلول 97-Sept
2116.64	768.25	40.98	239.62	322.51	209.39	185.52	103.32	19.08	201.33	تشرين أول 97-Oct
2167.96	792.47	43.30	236.50	329.23	211.50	177.24	111.43	17.94	222.95	تشرين ثان 97-Nov
2090.13	729.92	44.88	238.87	321.42	218.40	178.61	102.78	18.41	212.02	كانون أول 97-Dec
2101.63	763.60	41.89	223.20	319.02	215.59	179.97	115.92	16.94	199.50	كانون ثان 98-Jan
2108.46	743.94	48.18	224.94	287.79	251.14	168.09	119.66	18.56	217.23	شباط 98-Feb
2131.38	747.36	48.88	241.07	316.74	216.21	179.10	118.12	16.74	220.17	آذار 98-Mar
2170.27	796.67	52.06	249.51	307.41	217.24	179.17	105.64	16.49	220.81	نيسان 98-Apr
2194.38	818.12	54.88	256.48	316.40	218.25	168.82	118.89	17.37	202.45	أيار 98-May
2236.75	828.77	56.31	267.53	307.22	225.39	184.26	101.57	18.01	224.14	حزيران 98-Jun
2269.17	881.42	65.57	281.23	284.07	215.91	177.25	102.86	18.84	215.88	تموز 98-July
2286.38	908.61	74.16	300.61	264.40	208.72	162.95	102.76	21.09	217.96	أب 98-Aug
2350.16	937.11	81.56	324.33	252.47	207.71	159.03	109.94	22.99	230.78	أيلول 98-Sept
2352.09	988.18	86.17	313.90	242.03	198.76	144.21	102.76	25.73	224.85	تشرين أول 98-Oct
2358.16	1009.02	85.56	307.88	240.19	196.67	140.11	101.21	24.65	231.06	تشرين ثان 98-Nov
2414.71	1052.13	87.26	331.02	243.19	200.03	138.05	101.01	24.89	217.53	كانون أول 98-Dec

Sources: Palestinian Monetary Authority for 1996-1998, and MAS files for others.

* The figures refer to the end of period.

** Columns 2-10 do not add up to column 11 because of deposits in other currencies.

*** Excluding East Jerusalem.

+ In millions of US Dollars.

المصدر : سلطة النقد الفلسطينية لعام 1996-1998 ، وملفات ماس للأعوام الأخرى.

* الأرقام في هذا الجدول هي أرقام نهاية الشهر.

** الأعمدة 2-10 لا تساوي العمود 11 بسبب الودائع في عملات أخرى.

*** الأرقام لا تشمل القدس الشرقية.

+بملايين الدولارات الأمريكية.

جدول رقم 15/2 : الودائع المصرفية في البنوك العاملة في قطاع غزة

Table 2/15: Bank Deposits for Banks Operating in the Gaza Strip*

مجموع (مليون دولار) Total Deposits **US\$ (Mil)	*Gaza Stripقطاع غزة									الشهر - السنة Month - Year
	حسابات الدولار US\$ Accounts			حسابات الدينار + JD Accounts +			حسابات الشيكال + NIS Accounts +			
	لأجل Time	توفير Saving	جاري Current	لأجل Time	توفير Saving	جاري Current	لأجل Time	توفير Saving	جاري Current	
461.86	185.12	9.57	102.89	35.92	22.55	20.86	54.16	3.66	24.94	كانون أول Dec-96
471.58	220.82	11.59	84.43	34.55	21.16	21.38	42.26	4.00	28.78	كانون ثان Jan-97
504.12	239.52	9.95	79.47	32.95	20.51	22.81	52.74	3.28	34.44	شباط Feb-97
522.56	255.53	9.97	75.29	36.67	23.30	25.42	60.55	3.99	28.56	آذار Mar-97
449.10	179.28	10.19	87.86	37.67	23.66	22.98	52.65	4.15	28.26	نيسان Apr-97
437.10	168.49	11.13	85.57	34.28	23.81	24.59	49.40	4.19	31.45	أيار May-97
448.71	208.33	9.88	67.86	39.76	24.01	22.02	39.42	3.31	29.11	حزيران Jun-97
463.15	204.53	10.40	76.47	38.09	24.31	26.51	34.26	3.45	40.15	تموز July-97
497.24	234.77	10.58	83.54	41.46	23.67	24.01	33.99	3.27	35.01	أب Aug-97
507.12	262.36	10.68	69.21	42.20	23.52	26.36	31.72	3.35	31.17	ايلول Sept-97
545.54	271.89	14.17	79.74	42.36	24.52	28.00	29.17	5.65	44.13	تشرين اول Oct-97
559.70	290.49	14.09	83.88	41.06	25.58	25.20	28.38	4.76	39.86	تشرين ثان Nov-97
554.75	303.82	14.97	73.00	41.89	24.87	23.52	31.72	4.56	31.36	كانون اول Dec-97
567.55	313.76	11.62	72.39	41.10	23.46	24.36	33.19	3.52	36.80	كانون ثان Jan-98
545.74	278.95	15.83	72.51	40.68	24.14	29.63	32.18	4.51	41.66	شباط Feb-98
535.79	270.56	16.33	77.11	42.29	25.15	27.81	30.91	4.25	35.84	آذار Mar-98
549.94	292.52	16.98	78.21	43.93	25.64	26.90	30.18	4.25	26.03	نيسان Apr-98
547.91	286.49	17.34	76.49	44.47	23.62	28.34	28.40	4.45	33.85	أيار May-98
557.43	292.30	18.17	80.34	45.52	25.83	27.74	27.71	4.33	30.92	حزيران Jun-98
570.35	303.91	19.23	81.37	42.61	24.67	27.99	29.63	4.29	32.33	تموز July-98
547.55	291.91	19.36	78.56	39.33	23.43	24.19	28.43	3.89	33.66	أب Aug-98
563.79	303.63	20.49	82.54	36.50	22.54	25.69	25.90	4.04	38.83	ايلول Sept-98
572.92	330.21	19.54	75.90	34.50	21.46	23.36	24.06	4.46	36.25	تشرين اول Oct-98
558.47	322.56	19.34	76.33	34.06	21.33	21.19	23.60	3.84	33.07	تشرين ثان Nov-98
602.21	344.99	19.34	95.14	36.27	21.88	19.57	20.91	4.32	36.66	كانون اول Dec-98

Sources: Palestinian Monetary Authority for 1996-1998, and MAS files for others.

* The figures refer to the end of period.

** Columns 2-10 do not add up to column 11 because of deposits in other currencies.

*** Excluding East Jerusalem.

+ In millions of US Dollars.

المصدر : سلطة النقد الفلسطينية لعام 1996-1998 ، وملفات ماس للأعوام الأخرى.
* الأرقام في هذا الجدول هي أرقام نهاية الشهر.
** الأعمدة 2-10 لا تساوي العمود 11 بسبب الودائع في عملات أخرى.
*** الأرقام لا تشمل العاصمة - القدس.
+ بملايين الدولارات الأمريكية.

جدول رقم 16/2: الودائع المصرفية في البنوك العاملة في الضفة الغربية
Table 2/16: Bank Deposits for Banks Operating in the West Bank *

مجموع (مليون دولار) Total Deposits **US\$ (Mil)	West Bank*									الشهر - السنة Month - Year
	حسابات الدولار US\$ Accounts			حسابات الدينار + JD Accounts +			حسابات الشيكال + NIS Accounts +			
	لأجل Time	توفير Saving	جاري Current	لأجل Time	توفير Saving	جاري Current	لأجل Time	توفير Saving	جاري Current	
1249.44	284.81	18.28	111.31	223.82	180.46	162.04	84.69	7.98	163.45	كانون أول 96 Dec-96
1248.92	279.98	18.37	124.72	244.49	180.95	153.18	75.63	9.57	150.56	كانون ثان 97 Jan-97
1288.00	290.87	19.87	126.34	250.16	181.69	154.71	76.75	8.12	165.95	شباط 97 Feb-97
1315.32	316.70	23.36	117.51	254.16	181.60	152.53	89.53	8.58	161.19	آذار 97 Mar-97
1342.92	348.00	22.40	117.00	248.09	181.42	154.16	83.73	11.16	165.99	نيسان 97 Apr-97
1390.96	340.38	21.56	152.33	258.58	181.56	149.78	76.80	8.90	181.96	أيار 97 May-97
1339.28	341.66	22.75	139.45	255.71	185.95	153.55	65.32	9.52	153.67	حزيران 97 Jun-97
1375.57	351.18	25.30	145.64	246.45	183.86	152.82	71.83	9.99	153.20	تموز 97 July-97
1434.46	378.00	25.32	153.40	266.35	182.83	153.71	70.96	10.53	179.53	آب 97 Aug-97
1455.33	387.94	26.19	155.95	271.26	183.18	157.52	73.24	11.21	170.16	سبتمبر 97 Sept-97
1571.10	496.36	26.81	159.88	280.15	184.87	157.52	74.15	13.43	157.19	تشرين أول 97 Oct-97
1608.26	501.98	29.21	152.62	288.17	185.92	152.04	83.05	13.18	183.09	تشرين ثان 97 Nov-97
1535.38	426.10	29.91	165.87	279.53	193.53	155.09	71.06	13.85	180.66	كانون أول 97 Dec-97
1534.07	449.84	30.27	150.81	277.92	192.13	155.61	82.73	13.42	162.70	كانون ثان 98 Jan-98
1562.72	464.99	32.35	152.43	247.11	227.00	138.46	87.48	14.05	175.57	شباط 98 Feb-98
1595.59	476.80	32.55	163.96	274.45	191.06	151.29	87.21	12.49	184.33	آذار 98 Mar-98
1620.33	504.15	35.08	171.30	263.48	191.60	152.27	75.46	12.24	194.78	نيسان 98 Apr-98
1646.47	531.63	37.54	179.99	271.93	194.63	140.48	90.49	12.92	168.60	أيار 98 May-98
1679.32	536.47	38.14	187.19	261.70	199.56	156.52	7.86	13.68	193.22	حزيران 98 Jun-98
1698.82	577.51	46.34	199.86	241.46	191.24	149.26	73.23	14.55	183.55	تموز 98 July-98
1738.83	616.70	54.80	222.05	225.07	185.29	138.76	74.33	17.20	184.30	آب 98 Aug-98
1786.37	633.48	61.07	241.79	215.97	185.17	133.34	84.04	18.95	191.95	سبتمبر 98 Sept-98
1779.17	657.97	66.63	238.00	207.53	177.30	120.85	78.70	21.27	188.60	تشرين أول 98 Oct-98
1799.69	686.46	66.22	231.55	206.13	175.34	118.92	77.61	20.81	197.99	تشرين ثان 98 Nov-98
1812.50	707.14	67.92	235.88	206.92	178.15	118.48	80.10	20.57	180.87	كانون أول 98 Dec-98

المصدر : سلطة النقد الفلسطينية لعام 1996-1998 ، وملفات ماس للأعوام الأخرى.
* The figures refer to the end of period.
** الأرقام في هذا الجدول هي ارقام نهاية الشهر.
*** الاعمدة 2-10 لا تتساوي العمود 11 بسبب الودائع في عملات أخرى.
** الارقام لا تشمل العاصمة- القدس.
+ بملايين الدولارات الامريكية.
Sources: Palestinian Monetary Authority for 1996-1998, and M files for others.
* The figures refer to the end of period.
** Columns 2-10 do not add up to column 11 because of deposits in other currencies
*** Excluding East Jerusalem.
+ In millions of US Dollars.

جدول رقم 17/2 : الاقراض المصرفي للبنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة*

Table 2/17 : Total Credit Extended by Banks Operating in the West Bank and Gaza Strip*

US\$ Credit			JD Credit				NIS Credit			الشهر - السنة Month - Year
مجموع القروض (مليون US\$)	سحوبات مصفوفة وكمبيالات مخصومة	الحا، م. مدین	القروض الممنوحة	سحوبات مصفوفة وكمبيالات مخصومة	الحا، م. مدین	القروض الممنوحة	سحوبات مصفوفة وكمبيالات	الحا، م. مدین	القروض الممنوحة	
Total Loans US\$	Discounted Bills	Overdraft Facilities	Term Loans	Discounted Bills	Overdraft Facilities	Term Loans	Discounted Bills	Overdraft Facilities	Term Loans	
422.26	7.40	39.00	66.00	12.00	100.98	73.25	0.82	114.01	6.11	كانون أول Dec-96
442.65	8.22	46.98	68.99	12.93	100.94	69.88	0.77	124.09	7.94	كانون ثان Jan-97
474.34	8.79	54.89	79.15	13.45	107.71	69.41	0.56	132.36	6.77	شباط Feb-97
501.51	8.41	57.20	86.55	13.12	109.80	71.07	0.24	139.29	7.77	آذار Mar-97
504.87	8.66	57.65	94.80	13.38	109.52	72.84	0.55	136.73	8.04	نيسان Apr-97
540.49	10.53	61.35	107.17	14.51	107.42	76.02	0.48	138.42	21.15	أيار May-97
519.95	9.43	60.16	119.96	14.09	105.52	77.16	0.42	120.52	8.37	حزيران Jun-97
548.62	10.45	63.55	130.10	15.68	106.29	77.97	0.47	128.89	9.20	تموز July-97
562.68	9.61	70.53	133.87	15.69	100.81	78.37	0.36	138.15	9.25	أب Aug-97
555.24	9.24	69.09	144.32	15.50	96.01	79.05	0.80	124.99	9.12	ايلول Sept-97
585.43	14.90	72.13	156.62	15.92	97.45	79.98	0.91	130.17	10.56	تشرين Oct-97
595.37	15.84	82.00	153.66	15.62	91.29	80.50	0.94	139.69	9.73	تشرين Nov-97
612.87	17.06	76.72	152.40	15.35	86.38	80.10	0.74	161.20	15.48	كانون أول Dec-97
638.18	17.36	142.99	99.88	14.77	85.12	78.43	1.08	177.52	12.92	كانون ثان Jan-98
643.88	21.24	149.02	104.36	14.67	87.77	82.45	0.76	166.33	11.62	شباط Feb-98
668.83	21.89	156.58	105.31	14.24	87.53	86.42	0.68	177.19	12.16	آذار Mar-98
682.41	21.97	162.00	108.81	13.74	87.83	87.34	0.65	180.00	13.23	نيسان Apr-98
672.23	22.19	168.34	111.13	13.08	89.49	87.97	0.52	159.61	15.52	أيار May-98
718.15	23.46	164.13	126.07	13.86	89.55	92.60	0.75	187.57	13.13	حزيران Jun-98
708.95	20.47	162.31	141.81	14.24	85.64	91.67	1.06	169.68	14.35	تموز July-98
711.13	19.14	168.86	143.05	13.36	84.03	97.20	0.82	163.95	11.39	أب Aug-98
718.85	18.68	177.72	148.74	13.06	84.85	103.34	0.71	150.57	9.62	ايلول Sept-98
755.16	19.41	184.96	165.74	12.87	85.80	107.53	0.79	157.66	9.20	تشرين Oct-98
793.70	19.53	177.04	178.45	13.44	85.63	111.35	0.81	188.45	9.67	تشرين Nov-98
833.1	40.50	178.66	195.16	12.28	84.80	115.46	0.85	179.11	12.59	كانون أول Dec-98

Sources: Palestinian Monetary Authority for 1996-1998, & MAS for others.

* Excluding East Jerusalem.

** Columns 2-10 do not add up to column 11 because of credit in other currencies.

المصدر : سلطة النقد الفلسطينية لعام 1996-1998 ، وملفات ماس للأعوام الأخرى.

** الأعمدة 2-10 لا تساوي العمود 11 بسبب التسهيلات الائتمانية في عملات أخرى.

جدول رقم 18/2 : اسعار إغلاق أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

في 28 كانون أول 1998

Table 2/18: Closing Stock Prices of Companies Listed on the Palestine Securities Exchange for Dec. 28, 1998

Percentage Change in Second Half 98 نسبة التغير في النصف الثاني من 98	Closing Price on Dec. 28 (\$) سعر الإغلاق في 28 كانون أول	Closing Price on Jun. 28 (\$) سعر الإغلاق في 28 حزيران	Listing Date تاريخ الإدراج	Company Name اسم الشركة
0	1.48	1.48	14/6/98	Arab Hotels Company Ltd.* الشركة العربية للفنادق
-23.16	0.73	0.95	23/11/97	Arab Islamic Bank البنك الإسلامي العربي
0	3.66	3.66	18/2/97	Arab Insurance Establishment Co. شركة المؤسسة العربية للتأمين
4.03	1.83	1.76	19/5/97	Arab Company for Paint Products الشركة العربية لصناعة الدهانات
-6.56	1.18	1.27	7/4/97	Palestine Real Estate Investment Co. شركة فلسطين للاستثمار العقاري
-50.05	0.70	1.41	5/10/98	Arab Investment Public Limited Co. شركة المستثمرون العرب
0.00	1.27	1.27	18/2/97	The Arab Real Estate Est.** شركة المؤسسة العقارية العربية
0.00	1.75	1.75	30/7/97	Arab Care Medical Services شركة الرعاية العربية للخدمات الطبية
1.69	1.20	1.18	18/2/97	Gaza Ahliea Insurance Co. شركة غزة الأهلية للتأمين
-38.76	4.23	6.90	30/7/97	Jerusalem Cigarette Co. شركة سجائر القدس
-7.72	7.46	8.09	18/2/97	Jerusalem Pharmaceutical Co. شركة القدس للمستحضرات الطبية
-1.11	1.39	1.41	23/11/97	ALMezan Investment & Development Co. شركة مؤسسة الميزان
-16.82	2.11	2.54	23/3/97	National Insurance Co. شركة التأمين الوطنية
-5.66	1000.00	1060.00	8/6/97	Palestine Development & Investment Inc. شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)
-15.36	4.93	5.82	25/5/97	Palestine Telecommunications Co. شركة الاتصالات الفلسطينية
-0.20	1.75	1.75	25/5/97	Palestinian Cement Co. شركة الإسمنت الفلسطينية
-26.52	2.25	3.07	31/3/97	Palestine International Bank بنك فلسطين الدولي

Percentage Change in Second Half 98 نسبة التغير في النصف الثاني من 98	Closing Price on Dec. 28 (\$) سعر الإغلاق في 28 كانون اول	Closing Price on Jun. 28 (\$) سعر الإغلاق في 28 حزيران	Listing Date تاريخ الإدراج	Company Name اسم الشركة
8.70	12.50	11.50	23/3/97	Palestine Investment Bank بنك الاستثمار الفلسطيني
-6.56	0.99	1.06	18/2/97	Palestine Investment & Development Co. الشركة الفلسطينية للاستثمار والإتماء
4.44	0.94	0.90	19/5/97	Al-Quds Bank for Development & Investment بنك القدس للتنمية والاستثمار

Source: Palestine Securities Exchange.

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية.

*سعر الإغلاق في 98/6/14.

**حولت الشركة كل سهم الى عشرة أسهم بتاريخ 98/2/8.